أثر المعنى في توجيه الإعراب
في القرآن الكريم
شواهد مختارة من سورة يوسف

✍ إعداد الباحثة
رنـــا بنت ناصر بن سعيد الدوســـري
محاضرة في قسم اللغة العربية بكلية الآداب بالدمام
جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
Rana.al-dossary_1401@hotmail.com

أثر المعنى في توجيه الإعراب في القرآن الكريم شواهد مختارة من سورة يوسف

رنا بنت ناصر بن سعيد الدوسري
قسم اللغة العربية – كلية الآداب – الدمام – جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل – السعودية.
البريد الالكتروني: Rana.al-dossary_1401@hotmail.com

الملخَّص :

فإنَّ القناعة بأهمية الإعراب في الكشف عن المعاني وإقامتها على مراد المتكلِّم، وأهمية المعنى في توجيه الإعراب هي التي حفَّزتني إلى اختيار (**أثر المعنى في توجيه الإعراب في القرآن الكريم شواهد مختارة من سورة يوسف**) موضوعًا لهذه الدِّراسة هادفةً منه لأن أقدِّم دليلاً عمليًّا، وبرهانًا تطبيقيًّا يؤكِّد الصِّلة الوثيقة بين المعنى والإعراب، ويثري هذه القضيَّة الشَّاغلة قديمًا وحديثًا بمزيدٍ من الشَّواهد دفاعًا عن النَّحو ممَّا وُصم به من الجمود والتَّعقيد، وقد اخترتُ القرآن الكريم ميدانًا تطبيقيًّا لتأكيد هذه الصِّلة ليقيني بأنَّه ينبغي أن يكون أساس الدِّراسات النَّحويَّة والصَّرفيَّة؛ كونه أوَّل وأغنى المصادر السَّماعيَّة التي استُقي منها علم العربيَّة، إذ لا يدانيه في فصاحته، وبلاغته، وتوثيق روايته مصدرٌ آخر، وأمَّا اختيار سورة يوسف على وجه التَّحديد فلتحقُّق وحدة الموضوع فيها كونها تناولت موضوعًا واحدًا هو قصَّةٌ للنَّبي يوسف عليه السلام على أرفع أنموذجٍ تكاملت فيه عناصر القصَّة ممَّا يبرز جانب المعنى، ويتيح القدر الأكبر من الوقوف عليه وماله من صلةٍ بالإعراب، بالإضافة إلى تنوُّع شواهد هذه السُّورة بين عددٍ من موضوعات النَّحو ومسائله، الأمر الذي يثبت صلة المعنى بالنَّحو على اختلاف أبوابه.

الكلمات المفتاحية : المعنى – الإعراب – الأسماء – الأفعال – الحذف.

The effect of meaning in directing expression in the Noble Qur'an, selected evidence from Surat Yusuf

Rana bint Nasser bin Saeed Al Dossary
Department of Arabic Language - College of Arts - Dammam - Imam Abdul Rahman bin Faisal University - Saudi Arabia.

Abstract :

The satisfaction with the importance of parsing for the purpose of meanings' exploration and putting them as per the speaker's wish and the importance of meaning on determining the parsing, is what has exactly encouraged me to choose the title for this research to be as **(The Impact of Meaning on Determining the Parsing in the Holy Quran Selected Evidence from Surat Yusuf).** I aim and intend to provide practical evidence and proof maintaining the close correlation between meaning and parsing. This can of course enrich an issue of which never ceases to occupy the minds, with more proofs in an effort to defend Grammar against those stigmatizing it with rigidity and complexity. Choosing Quran as an applied field for my study to confirm this link has been for some reasons ; among them is my assurance that Quran should be the basis for grammatical and syntactical studies. This is because Quran is the first and richest hearsay source from which the knowledge of Arabic language emerges. This is due to Quran being a unique source in its eloquence, rhetorics and documentation of its narration and is totally resembled by no other source. Whereas the choice of Surat Yusuf in particular comes due to the unity of topic in the Surat as it is known for tackling one topic ; the story of the Prophet - considered the highest example of narration in which all the story's elements have been well integrated in a way that clearly highlight the meaning and allows having a close look at the meaning and its link to parsing. This is in addition to the diversity of evidences of this Surat among a number of grammar topics & issues, a thing which proves the link of meaning to the different aspects of grammar.

KeyWords : meaning – parsing – nouns – verbs – ellipsis.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة :

الحمد لله حمدًا يوافي نعمه، ويدافع نقمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على المبعوث للخلق رحمةً نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد :

فالحديث عن أهميَّة النَّحو ومكانته من سائر العلوم يُعدُّ في هذا المقام من نافلة القول، وحسبي فيه أن أتمثَّل قول الزجَّاجي :''وهذا بابٌ يطول جدًّا، أعني مدح العربيَّة والنَّحو''(١)، ويقول :''فإن قال قائلٌ : فما الفائدة في تعلُّم النَّحو، وأكثر النَّاس يتكلَّمون على سجيَّتهم بغير إعراب، ولا معرفةٍ منهم به، فيَفهَمون ويُفهِمون غيرهم مثل ذلك ؟ فالجواب في ذلك أن يُقال له : الفائدة فيه الوصول إلى التكلُّم بكلام العرب على الحقيقة صوابًا غير مُبدَّلٍ ولا مُغيَّر، وتقويم كتاب الله عزَّ وجلَّ الذي هو أصل الدِّين والدُّنيا والمعتَمَد، ومعرفة أخبار النَّبي ﷺ، وإقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنَّه لا تُفهَم معانيها على صحَّةٍ إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب''(٢)، ولم يُبالِغ أسلافنا حين جعلوا النَّحو في الكلام كالملح في الطَّعام، فإذا كان الطَّعام لا يصلح إلَّا بالملح حتَّى سمَّوه (المصلِح) فكذلك الكلام لا ينتظم مبناه، ولا يتحدَّد معناه إلَّا بالنَّحو والإعراب(٣).

ومع هذا فإنَّ الكثيرين يضيقون به ذرعًا، ويصفونه بالجمود والتَّعقيد، ويفرحون كلَّما بدت محاولةٌ للتَّخفُّف منه، ممَّا شجَّع عددًا منهم على أن يجهر بذلك تحت مظلَّة التَّيسير والتَّسهيل – زعموا– ويتبنَّى الحلَّ بإلغاء الإعراب من الكلام، والاستعاضة عنه بتسكين أواخر الكلمات بدعوى عدم صلته بالمعنى.

والنَّاظر في كتب الأقدمين يجد أنَّ قضيَّة الإعراب وعزله عن المعنى ليست قضيَّةً عصريَّة، بل حمل لواءها عددٌ من العلماء السَّابقين على رأسهم قطرب حين جعل

(١) الإيضاح في علل النَّحو ٩٦ .
(٢) الإيضاح في علل النَّحو ٩٥ .
(٣) انظر : كلمة د. أحمد الشُّرباصي في تقديمه لكتاب : (المعنى والإعراب عند النَّحويِّين) ص٥

الإعراب للدَّرج ونفى دلالته على المعاني، وساق لذلك حججًا وأدلَّة[1]، وقد تكفَّل أئمَّة النَّحو بالرَّد عليه' غير أنَّ فكرته أُعيد طرحها بعد أعوام في شكلٍ جديد حين تبنَّاها آخرون[2]، وما كان من المعاصرين اليوم إلَّا أن أعادوا فتح تلك الصَّفحات، مجدِّدين المحاولات تلو المحاولات.

فكان لا بُدَّ إزاء هذه الدَّعاوى أن تُستَلَّ أقلامٌ، وتلهج ألسنةٌ دفاعًا عن النَّحو الذي هو حصن العربيَّة، والحمد لله تعالى يوم أن هيَّأ للعربيَّة من نهض بهذه المهمَّة من الباحثين[3] الذين انبروا يؤكِّدون الصِّلة الوثيقة بين المعنى والإعراب، وأنَّ الإعراب ليس حليةً لفظيَّة، ولا وشيًا متكلَّفًا ابتدعه النُّحاة ليتفنَّنوا في صنوف الكلام، وليعاجزوا غيرهم، وأنَّ اهتمام النُّحاة به لم يصرفهم عن الاهتمام بالمعنى، بل المعنى عندهم يأتي أوَّلاً، والإعراب كاشفٌ عنه، مظهرٌ له[4].

ومن هنا عقدتُ العزم على أن أقصد هذا الميدان علِّي ألتحق بركب أولئك الباحثين الأفاضل، فكان اختياري لِـ (**أثر المعنى في توجيه الإعراب في القرآن الكريم شواهد مختارة من سورة يوسف**) موضوعًا لهذه الدِّراسة، **ولهذا الاختيار أسبابٌ مركَّبةٌ** تتعلَّق بالصِّلة الوثيقة بين المعنى والإعراب أوَّلاً، ثمَّ باختيار القرآن ميدانًا تطبيقيًّا لتأكيد هذه الصِّلة، ثمَّ بسورة يوسف تحديدًا.

أمَّا اختيار موضوعٍ يدرس أثر المعنى في الإعراب فقد قدَّمتُ لأهميَّة ذلك دفاعًا عن النَّحو ممَّا وُصِمَ به من الجمود والتَّعقيد، هادفةً من ذلك لأن أقدِّم دليلاً عمليًّا، وبرهانًا تطبيقيًّا، ومزيدًا من الشَّواهد التي تؤكِّد ما للمعنى من أثرٍ في الإعراب، وتثري هذه القضيَّة، ولا شكَّ في أنَّ التطبيق والاستشهاد دعامةٌ تُكسِب الموضوع ثباتًا وحيويَّة لاسيَّما إذا اتَّصل بكتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ممَّا يصبغه بصبغة القطعيَّة؛ إذ لا يداني كتاب الله في فصاحته، وبلاغته، وتوثيق روايته مصدرٌ آخر، وممَّا شجَّعني على اختيار هذا الموضوع كلمة الدُّكتور أحمد غالي حينما

(١) يأتي بسطها في التَّمهيد من هذا البحث ، انظر : الإيضاح في علل النَّحو ٧٠ ؛ التَّبيين ١٥٦
(٢) منهم : ابن مضاء في كتابه : (الرَّد على النُّحاة) ، وابن خلدون في مقدِّمته ٤٨٥-٥٨٣ ، وسيأتي الكلام على شيءٍ من دعاواهم في التَّمهيد .
(٣) منهم : د. علي عبد الواحد في كتابه : (فقه اللُّغة) ، ود. صبحي الصَّالح في كتابه : (دراسات في فقه اللُّغة) ، ود. مازن المبارك في كتابه : (نحو وعيٍ لغوي) ، ود. نقُّوسة زكريَّا في كتابها : (تاريخ الدَّعوة إلى العامِّيَّة وآثارها في مصر) .
(٤) انظر : الإعراب وأثره في ضبط المعنى ١٤٥ .

قال :''فإذا أمكن للطَّالب بما يكتب ويدرس أن يدفع عن النَّحويِّين تهمة تحرِّيهم وراء الإعراب من غير أن يخفلوا بالمعنى فإنَّه بهذا يكون قد أضاف إلى المكتبة العربيَّة لونًا جديدًا من الدِّراسة''[1].

وإنَّما اخترتُ أن يكون هذا الميدان التَّطبيقيُّ هو كتاب الله تعالى؛ لأنَّ البحث فيه إلى جانب ما ذُكر ميدانٌ شريف، وهو من أجلِّ ما يُتقرَّب به إلى الله تعالى، وأيُّ درسٍ يتَّصل به يُعدُّ كشفًا لبعض أسرار هذا الكتاب العظيم الذي لا يخلق على كثرة الرَّد، وما يزال مجال البحث فيه عن أحكام العربيَّة متَّسعًا، يضاف إلى هذا السَّبب أسبابٌ أخرى أجملها فيما يلي :

أوَّلًا : أنَّ القرآن الكريم هو أوَّل المصادر السَّماعيَّة التي اعتمدها النُّحاة في تقعيد القواعد، بل إنَّ المتتبِّع لتاريخ النَّحو يجد أنَّ الحاجة إلى نشأته والتَّأليف فيه انطلقت حراسةً للقرآن من اللَّحن، ومتى حظيت القاعدة النَّحويَّة بشاهدٍ قرآني فقد ضُمِنَ لها الثَّبات، وضربت جذورها في أرض القياس؛ وفي هذا يقول الأنباري :''اعلم أنَّ النَّقل ينقسم إلى قسمين : تواترٌ وآحاد، فأمَّا التَّواتر فلغة القرآن وما تواتر من السُّنَّة وكلام العرب؛ وهذا القسم دليلٌ قطعيٌّ من أدلَّة النَّحو يفيد العلم''[2]، الأمر الذي يرسِّخ القناعة بأنَّ القرآن الكريم يجب أن يكون أساس الدِّراسات النَّحويَّة والصَّرفيَّة.

ثانيًا : اهتمام النُّحاة بدراسة معاني القرآن تحديدًا؛ تجلَّى ذلك في ظهور تصانيف عِدَّة اختصَّت بهذا الأمر، وأذكر من أئمَّة النَّحو واللُّغة الذين صنَّفوا في (معاني القرآن): الكسائيُ وقطرب، والفرَّاءُ وأبا عبيدةُ والأخفشُ والزَّجَّاجُ ولم تكن تلك المصنَّفات شروحًا لمعاني الكلمات القرآنيَّة على غرار كتب التَّفسير، ولا شروحًا لقواعد النَّحو ومسائله على غرار كتب النَّحو، بل كانت ذخيرةً تجمع النَّحو والصَّرف واللُّغة وعلل الإعراب وصيغ الاشتقاق **التي يقوم بها المعنى**؛ ولهذا سُمِّيت بمعاني القرآن تقريرًا للصِّلة الحتميَّة بين الإعراب والمعنى[3].

ثالثًا : أنَّ في اختيار القرآن الكريم ميدانًا تطبيقيًّا للدِّراسة ربطًا للنَّحو النَّظري بالتَّطبيقي، وانتقالاً من الأمثلة والشَّواهد الموروثة إلى الميدان الأرحب ميدان القرآن الكريم، ممَّا يجعل ثمرة دراسة النَّحو بيِّنة، وأثرها ملموسًا.

(١) المعنى والإعراب عند النَّحويِّين ٣٤ .
(٢) لمع الأدلَّة ٨٣ .
(٣) انظر : الإعراب وأثره في ضبط المعنى ٩٩-١٠٠ .

رابعًا : أنَّ دراسة أثر المعنى في الإعراب في القرآن الكريم تفتح باب الوقوف على بلاغة النَّظم القرآني ممَّا له صلةٌ كبيرةٌ بالإعراب، فمن المقرَّر أنَّ أصول البلاغة نبتت في روضة النَّحويِّين، وأنَّ النُّحاة هم المؤسِّسون لعلم البلاغة لاسيَّما علم المعاني بما فنَّنوا وقعَّدوا : تقديمًا وتأخيرًا، و حذفًا وذكرًا، وهو ما يؤيِّد اهتمامهم بالمعنى، فنظريَّة النَّظم التي مثَّلت بلاغة عبد القاهر الجرجاني في كتابه : (دلائل الإعجاز) لم يقم صرحها إلَّا على القواعد النَّحويَّة[1]؛ إذ يقول :"واعلم أن ليس النَّظم إلَّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النَّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجتْ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرُّسوم التي رُسِمتْ لك فلا تُخِلُّ بشيءٍ منها، وذلك أنَّا لا نعلم شيئًا يبتغيه النَّاظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلِّ بابٍ وفروقه"[2].

وكان لا بُدَّ بعد ذلك من تحديد سورةٍ أو جزءٍ معين من كتاب الله تعالى أقصر الدِّراسة عليها، والقرآن سورُهُ كريماتٌ كلُّها، لا فرق بين أوَّله وأوسطه وآخره، غير أنِّي اخترتُ (سورة يوسف) على وجه التَّحديد لسببين :

أوَّلًا : تحقُّق وحدة الموضوع فيها؛ فهذه السُّورة العظيمة نزلت مقتصرةً على قصَّةٍ للنَّبي يوسف عليه السلام التي لم تُذكَر إلَّا مرَّةً واحدةً في القرآن كلِّه، وقد جاءت القصَّة فيها متكاملة الأحداث من بدئها وحتَّى ختامها، كما تكاملت فيها أيضًا عناصر القصَّة على أرفع نموذج من تسلسلٍ للحدث، وتصويرٍ للشَّخصيَّات، وهذا كلُّه يبرز جانب المعنى إلى حدٍّ كبير، ويتيح القدر الأكبر من الوقوف عليه وما له من صلةٍ بالإعراب.

ثانيًا : تنوُّع شواهدها بين عددٍ من موضوعات النَّحو ومسائله، الأمر الذي يثبت صلة المعنى بالنَّحو على اختلاف أبوابه.

وستقتصر الدِّراسة على شواهد مختارة من السورة؛ طلبًا في تركيز البحث ومحدودية صفحاته، إذ لم تجعل الدِّراسة هدفها الاستقصاء، بل الاستشهاد على قضية المعنى والإعراب، وإثبات حقيقة أن الدراسات النحوية والصرفية حين تُربط بواقع الاستعمال اللغوي وفي مقدِّمته القرآن الكريم أعلى درجات الاستعمال فإنَّها ستخرج بثمراتٍ يفيد منها الدرس النحوي والصرفي فائدةً عظيمة، لعلَّ أبرزها اختبار القواعد النحوية التي استقرَّت لدى العلماء عند عرضها على النصوص الفصيحة المحتجِّ بها.

(١) انظر : المعنى والإعراب عند النَّحويِّين ٣٥ .
(٢) دلائل الإعجاز ٨٠ .

أمَّا **خطَّة البحث** فقد استقرَّ بناؤها على هيكلٍ يتكوَّن من مقدمةٍ، فتمهيدٍ، تقفوه ثلاثة مباحث، تتلوها خاتمة على النَّحو التالي :

– **المقدِّمة** : وتضمَّنت أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطته، ومنهجه.

– **التَّمهيد** : ويتناول – بإيجاز – قضيَّة العلاقة بين المعنى والإعراب مثبتًا أهميَّة الإعراب وخطورة إلغائه على مصادر التَّشريع.

– **المبحث الأوَّل** : أثر المعنى في التَّوجيه الإعرابي للأسماء.

– **المبحث الثَّاني** : أثر المعنى في التَّوجيه الإعرابي للأفعال.

– **المبحث الثَّالث** : أثر المعنى في إثبات الحذف وبيان المقدَّر.

– **الخاتمة** : وتضمَّنت أهمَّ النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، ويليها ثبت المصادر والمراجع.

وقد اتَّبعتُ في ذلك **منهجًا قام على الاستقراء والتحليل** يتَّكئُ على هذه الصُّوى :

– جمع الشَّواهد من سورة يوسف، ثم تصنيفها بحسب مباحث الدِّراسة، والانتقاء منها ما يتناسب مع محدودية البحث وتركيزه، مع وضع عناوين لها وفق المسائل النَّحويَّة.

– إثبات الآية بالرسم العثماني على رواية حفص عن عاصم مع تحديد موضع الشَّاهد فيها.

– بسط آراء المفسِّرين والمعربين في الشَّاهد، وما جاء في الآية من قراءاتٍ متعلِّقةٍ به، أو تعضد المعنى المعتمَد في التَّرجيح.

– تحرير المسألة التي مثَّلها الشَّاهد نحويًّا ببسط آراء النُّحاة فيها، والشَّواهد المؤيِّدة لها.

– الوصول إلى نتيجةٍ تبرز أثر المعنى في التَّوجيه الإعرابي للشَّاهد.

وبعد... فأحمد الله على ما منَّ وأنعم، وأسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

المعنى والإعراب عند النَّحويِّين

تُعَدُّ قضيَّة الإعراب من أهمِّ القضايا الشَّاغلة قديمًا وحديثًا، وقد اهتمَّ النُّحاة ببيان أهميَّته، والكشف عن العلاقة الوطيدة بينه وبين المعنى، والتَّأكيد على أنَّ الإعراب ليس حليةً لفظيَّةً ابتدعوها ليظهروا براعتهم في الكلام، وليفوقوا غيرهم، وأنَّهم في غمرة اهتمامهم بتقعيد قواعده وضبط أحكامه وعلله لم ينسوا المعنى، بل المعنى عندهم محلُّ الاعتداد أوَّلًا، والإعراب وسيلة بيانه.

وليس أدلَّ على ذلك من تعريف ابن جنِّي للإعراب بأنَّه :''الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنَّك إذا سمعتَ : أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه''[(١)]، ثم نراه يُفرد لذلك بابًا سمَّاه : (بابٌ في الرَّدِّ على من ادَّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) يقول فيه : ''الألفاظ خدمٌ للمعاني، والمخدوم لا شكَّ أشرف من الخادم''[(٢)].

وقبله عقد الزجَّاجي بابًا أكَّد فيه أهميَّة الإعراب، ومدى الحاجة إليه في ضبط المعاني سمَّاه : (باب القول في الإعراب لم دخل الكلام ؟) قال فيه :''الجواب أن يقال: إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلَّةٌ على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعِلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني''[(٣)].

وعلى مثل هذا نصَّ الإمام الجرجاني' فقال :''الألفاظ مغلقةٌ على معانيها حتَّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنةٌ فيها حتَّى يكون هو المستخرِج لها''[(٤)].

---

(١) الخصائص ١/٣٥ .
(٢) الخصائص ١/٢٢٠ .
(٣) الإيضاح في علل النَّحو ٦٩ .
(٤) دلائل الإعجاز ٤٢ .

كما يرى ابن هشام أنَّ مراعاة الإعراب على حساب المعنى مزلَّة قدم، وذلك في بابٍ عقده في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وجعل أولاها : أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصِّناعة، ولا يراعي المعنى، وبيَّن أنَّ كثيرًا ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك؛ ولذا فأوَّل واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يُعربه مفردًا أو مركَّبًا[1]، ثم ساق أمثلةً لذلك أثبت فيها أنَّه متى بُني فيها على ظاهر اللَّفظ ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد، والعكس صحيح؛ لذا جعل ثاني تلك الجهات : أن يراعي المعرب معنى صحيحًا، ولا ينظر في صحَّته في الصِّناعة، ولذلك أمثلةٌ أيضًا [2]، ممَّا يجعلنا نجزم يقينًا أنَّ العلاقة بين المعنى والإعراب علاقةٌ تكامليَّة، يعضد كلٌّ منهما الآخر لبيان مراد المتكلِّم، فالمعنى له أثرٌ في توجيه الإعراب، والإعراب له أثرٌ في ضبط المعنى.

بل إنَّ ابن جنِّي وضع ضابطًا دقيقًا يُتَّبع عندما يخالف المعنى تقدير الإعراب يؤكِّد ما ذكرناه من أنَّ المعنى عند النُّحاة هو المقدَّم، فقال :''فإذا مرَّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب''[3]، وقال في موضعٍ آخر :''ويدلُّك على تمكُّن المعنى في أنفسهم، وتقدُّمه للَّفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أوَّل الكلمة، وذلك لقوَّة العناية به... أفلا ترى إلى حروف المعاني كيف بابها التَّقدُّم، وإلى حروف الإلحاق والصِّناعة كيف بابها التَّأخُّر ؟ فلو لم يُعرَف سبق المعنى عندهم، وعُلوُّه في تصوُّرهم إلَّا بتقدُّم دليله، وتأخُّر دليل نقيضه لكان مغنيًا من غيره كافيًا''[4]، وهذا الضَّابط أكَّده الدُّكتور عبد العزيز عبده في قوله : ''فالصِّناعة النَّحويَّة يجب أن تخضع للمعاني، لا أن تخضع المعاني لها؛ لأنَّ مقصود

(١) انظر : مغني اللَّبيب ٢/٢٤٩ .
(٢) انظر : مغني اللَّبيب ٢/٢٦٣ .
(٣) الخصائص ١/٢٨٣-٢٨٤ .
(٤) الخصائص ١/٢٢٤-٢٢٥ .

المتكلِّم واحد لا يختلف، وأمَّا وجوه الإعراب فتحمل معاني متعدِّدة، وهو عمل النَّحوي، ولا ينبغي أن نلزم القائل بأن يقصد ما يريده المعرب''[1].

وإذا كان الإعراب والمعنى محلَّ عناية النُّحاة في الكلام بوجهٍ عام، فالعناية بهما في النَّصِّ القرآنيِّ على وجه الخصوص أولى وأجدر، إذ يقول مكِّي بن أبي طالب مؤكِّدًا أنَّ الإعراب عاملٌ رئيسٌ في فهم المعنى وجلاء المراد من النَّصِّ القرآني :''بمعرفة حقائق الإعراب تُعرَف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويُفهَم الخطاب، وتصحُّ معرفة حقيقة المراد''[2].

ويشير ابن هشام إلى ضرورة مراعاة قداسة كتاب الله بأن يُحمَل إعرابه على أحسن الوجوه وأقربها للظَّاهر، ويُخرَّج على ما يغلب على الظَّنِّ إرادته، محذِّرًا من تخريج آياته على الأوجه البعيدة والضَّعيفة، فإن لم يغلب شيءٌ فلتُذكَر الأوجه المحتمَلة من غير تعسُّف، وإن أراد المعرب مجرَّد الإغراب على النَّاس وتكثير الأوجه فصعبٌ شديدٌ[3]، ولذا أطلقها الهمذانيُّ مدوِّيةً فقال :''نعوذ بالله من إعرابٍ يؤدِّي إلى فساد المعنى''[4].

بل إنَّ من صور عناية النُّحاة بالمعنى الخلافات النَّحويَّة التي امتلأت بها كتب النَّحو حتَّى أُلِّفت فيها مؤلَّفاتٌ مستقلَّة[5]، فقد كان طلب المعنى وراء الكثير من المسائل الخلافيَّة بين النُّحاة، وفي هذا يقول الدُّكتور عبد العزيز عبده :''إنَّ تقديرات النَّحويِّين الوعاة لم تكن خبط عشواء، وإنَّما كان هدفها المعنى أيًّا كان هذا المعنى الذي يكشفون عنه، كما أنَّهم في سبيل هذه الغاية لا يفسدون صناعتهم اللَّفظيَّة، بل يحرصون على اطِّراد القواعد، حريصون على ألَّا يكون المعنى على حساب الإعراب، والعكس صحيح، فإن تعارضا كان الجنوح إلى المعنى مع التَّخريج على ضرورةٍ أجازها العرب''[6]، ثم يوضِّح أساس التَّرجيح بين أقوال النُّحاة، والفيصل في المسائل الخلافيَّة فيقول :''إنَّ التَّراجح بين أقوال النُّحاة يجب أن يكون على أساس المعنى قبل كلِّ

(١) المعنى والإعراب عند النَّحويِّين ٣١٣ .
(٢) مشكل إعراب القرآن ٦٣/١ .
(٣) انظر : مغني اللَّبيب ٢٧٥/٢ .
(٤) الفريد ٨٠/٢ .
(٥) مثل : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، والتَّبيين عن مذاهب النَّحويِّين البصريِّين والكوفيِّين للعكبري ، وائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزُّبيدي .
(٦) المعنى والإعراب عند النَّحويِّين ٥١١ .

شيء، فالمعنى هو الرَّائد والحكم، وإذا دار الأمر بين مقتضيات المعنى ومقتضيات الصِّناعة النَّحويَّة التزمنا الأولى دون الثَّانية''[1]، وعليه فإنَّ تلك المسائل الخلافيَّة التي تضخَّمت بها كتب النَّحو حتَّى ضاق بها الكثيرون كان لأكثرها منزحًا يهيم وراء المعنى[2].

وكما اعتنى النُّحاة بالمعنى اعتنى علماء الشَّريعة – بفروعها لاسيَّما علوم الكتاب العزيز – بالإعراب حتَّى جعل شيخ الإسلام ابن تيمية معرفته فرضًا واجبًا، فإنَّ فهم الكتاب والسنَّة فرض، ولا يُفهمان إلَّا بفهم اللُّغة العربيَّة، وما لا يتمُّ الواجب إلَّا به فهو واجب[3]، بل لقد بلغت بهم تلك العناية اشتراطهم أن لا يفسِّر كتاب الله إلَّا عالمٌ بالنَّحو والإعراب، فقد رُوِي عن الإمام مالك أنَّه قال :''لا أوتى برجلٍ غير عالمٍ بلغة العرب يفسِّر كتاب الله إلَّا جعلته نَكالًا ''[4].

وقد نصَّ السُّيوطي على حاجة التَّفسير إلى الإعراب في معرض حديثه عن العلوم التي يحتاجها المفسِّر لكتاب الله، وذكر منها النَّحو فقال :''لأنَّ المعنى يتغيَّر ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بُدَّ من اعتباره، أخرج أبو عُبيد عن الحسن : أنَّه سُئِل عن الرَّجل يتعلَّم العربيَّة يلتمس بها حسن المنطق، ويقيم بها قراءته، فقال : حسنٌ فتعلَّمْها، فإنَّ الرَّجل يقرأ الآية فيعيى بوجهها فيهلك فيها''[5].

والحاجة نفسها تتأكَّد في علم الفقه، حيث يقول الإسنوي :''فإنَّ علم الحلال والحرام الذي به صلاح الدُّنيا والأخرى، وهو المسمَّى : (بعلم الفقه) مستمدٌّ من (علم أصول الفقه)، و (علم العربيَّة)... وأمَّا العربيَّة فلأنَّ أدلَّته من الكتاب والسنَّة عربيَّة،

(١) المعنى والإعراب عند النَّحويِّين ٩ .
(٢) انظر : مبحث : (خلاف على طلب معنى بين عالمين من علماء البصرة سيبويه والمبرِّد) ٢٧٧-٢٩٩ ، ومبحث : (دراسة المذاهب النَّحويَّة من حيث إنَّها أثَّر لخلافٍ على طلب معنى) ٤٠٦-٤٢٤ من كتاب : المعنى والإعراب عند النَّحويِّين ، فقد أورد المؤلِّف أمثلةً كثيرةً لذلك لا يتَّسع المقام لذكرها ههنا .
(٣) انظر : اقتضاء الصِّراط المستقيم ٥٢٧/١ .
(٤) الإتقان في علوم القرآن ٣٥٧/٢ .
(٥) الإتقان في علوم القرآن ٣٥٩/٢ .

وحينئذٍ فيتوقَّف فهم تلك الأدلَّة على فهمها، والعلم بمدلولها على علمها''[1]، ولا يختلف الأمر بالنِّسبة إلى مكان النَّحو والإعراب من بقيَّة علوم الشَّريعة.

وعلى الرَّغم من أهميَّة الإعراب والعلاقة الوطيدة بينه وبين المعنى إلَّا أنَّ هذه القضيَّة – كما أسلفت – من أهمِّ القضايا الشَّاغلة قديمًا وحديثًا؛ ذلك أنَّ كثيرًا من الضَّائقين بالنَّحو قد رموه بالجمود والتَّعقيد، ورموا النُّحاة بالتَّعسُّف والغلو، والجري وراء حليةٍ لفظيَّةٍ لا أثر لها في معنى الكلام سوى كونها إصرًا وأغلالًا قيَّدت الكلام وصعَّبته، وعليه فقد نادوا بالتَّخفُّف منه، بل إلغائه والاستعاضة عنه بتسكين أواخر الكلمات.

وإذا كانت قد ثبتت لدى القارئ – ممَّا تقدَّم – الصِّلة الوثيقة بين المعنى والإعراب فلا أرى بأسًا من الإشارة إلى شيءٍ من تلك الدَّعاوى وأصحابها؛ إذ لا أخشى عليه من سماع باطلٍ لا يزيده إلَّا حقًّا، ولجلجةٍ لا تورثه إلَّا ثباتًا ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الرَّعد : ١٧]، فأقول : إنَّ هذه الدَّعاوى لم تكن حديثةً فحسب، بل حمل لواءها أقدمون على رأسهم قطرب وهو نحويٌّ متقدِّم إلَّا أنَّه خالف جمهور النُّحاة في الغاية من الإعراب؛ حيث يقول الزجَّاجي بعد بيانه أنَّ حركات الإعراب دلائل على المعاني :''هذا قول جميع النَّحويِّين إلَّا قطربًا، فإنَّه عاب عليهم هذا الاعتلال''[2]، فقطرب لا يرى علَّة الإعراب الدِّلالة على المعاني، بل هو في نظره للدَّرج، إذ الحركات الإعرابيَّة إنَّما جُعلت لتخفيف الثِّقل الحادث من إسكان الحروف أثناء الكلام، محتجًّا لذلك بالمسموع عن العرب ممَّا اتَّفق إعرابه واختلف معناه والعكس، فلو كان الإعراب إنَّما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكلِّ معنى إعرابٌ يدلُّ عليه لا يزول إلَّا بزواله[3]، ولما كانت الحركة عنده تعاقب السُّكون فقد أجاب عن اعتراضٍ ورده فيما يخصُّ تنوُّع الحركات الإعرابيَّة، إذ لما قيل له : فهلَّا لزمت العرب حركةً واحدةً لأنَّها مجزئة لها إذ الغرض منها إنَّما هو حركةٌ تعاقب سكونًا ؟ أجاب بأنَّهم لو فعلوا ذلك لضيَّقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتِّساع في الحركات، وألَّا يحظروا على المتكلِّم الكلام إلَّا بحركةٍ واحدة[4].

(١) الكوكب الدرِّي ١١ .
(٢) الإيضاح في علل النَّحو ٧٠ ، ونصَّ أيضًا على مخالفة قطرب هذه العكبريُّ في التِّبيين ١٥٦ .
(٣) انظر : الإيضاح في علل النَّحو ٧٠ .
(٤) انظر : الإيضاح في علل النَّحو ٧١ .

واحتجاجه مردودٌ بعدَّة ردودٍ منها : أنَّ الإعراب لو لم يكن للدِّلالة على المعاني – كما قال – لجاز خفض الفاعل مرَّةً ورفعه أخرى ونصبه؛ لأنَّ القصد في هذا إنَّما هو حركةٌ تعاقب سكونًا يعتدل به الكلام، فأيُّ حركةٍ يأتي بها المتكلِّم تجزئه، وفي هذا فسادٌ للكلام، وخروجٌ عن أوضاع العرب.

ومنها : أنَّ السُّكون أخفُّ من الحركة، ولذلك كان المبنيُّ والمجزوم ساكنين، فكيف يُؤتى بالحركة لتخفيف ثقل السُّكون ؟.

ومنها : أنَّه لو كان ذلك من أجل الثِّقل لفُوِّض زمام الخيرة إلى المتكلِّم، فكان يسكِّن إذا شاء، ويحرِّك إذا شاء.

وأمَّا الأسماء التي احتجَّ بها ممَّا اتَّفق إعرابه واختلف معناه والعكس فيُجابُ عنها : بأنَّ لكلٍّ منها علَّةً خاصَّةً يجمعها أنَّها فروعٌ عارضةٌ على الأصول لضربٍ من الشَّبه لا يتَّسع المقام ههنا لتفصيلها[1].

وتمضي القرون ويُعاد طرح القضيَّة من جديد في شكلٍ جديد حين تبنَّاها ابن مضاء في كتابه :(الرَّد على النُّحاة) الذي ألَّفه كما يذكر في مقدِّمته نُصحًا لهم، وقد مثَّل ثورةً على النَّحويِّين رفض فيه كثيرًا ممَّا قعَّدوه من ذلك : دعوته إلى إلغاء نظريَّة العامل، وإلغاء القياس، والعلل الثَّواني والثَّوالث، واعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة، والضَّمائر المستترة، ومتعلَّقات المجرورات، وغيرها من القواعد.

ومع مطلع القرن الثَّامن الهجري يطالعنا عالم الاجتماع والمؤرِّخ ابن خلدون في : (مقدِّمته) التي لم تكن كتاب لغةٍ أو نحو، بل شُغِل فيها بالاجتماع والحضارة والبداوة، والعلوم والصَّنائع حتَّى عُدَّ بها رائدًا لعلم الاجتماع، فاللُّغة عنده إذًا قضيَّةٌ اجتماعيَّةٌ لا ريب [2]، وفيما يخصُّ قضيَّة الإعراب وكون ابن خلدون أحد دعاة إلغائه عقد الفصل الثَّامن والأربعين يقول فيه :''ولا تلتفتنَّ في ذلك إلى خرفشة النُّحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التَّحقيق؛ حيث يزعمون أنَّ البلاغة لهذا العهد ذهبت، وأنَّ اللِّسان العربيَّ فسد اعتبارًا بما وقع أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه، وهي مقالةٌ دسَّها التَّشيُّع في طباعهم، وألقاها القصور في أفئدتهم''[3]، ويقول

(١) انظر : الإيضاح في علل النَّحو ٧١ ؛ التَّبيين ١٥٩-١٦٠ .
(٢) انظر : الإعراب وأثره في ضبط المعنى ٢١ .
(٣) المقدِّمة ٥٢٤ .

أيضًا نافيًا أن يكون الإعراب سببًا في البلاغة والبيان :''فالإعراب لا مدخل له في البلاغة، إنَّما البلاغة مطابقة الكلام للمقصود ولمقتضى الحال من الوجود فيه، سواء كان الرَّفع دالًّا على الفاعل، والنَّصب دالًّا على المفعول، أو بالعكس، وإنَّما يدلُّ على ذلك قرائن الكلام... ولا عبرة بقوانين النُّحاة في ذلك، وأساليب الشِّعر وفنونه موجودةٌ في أشعارهم هذه ماعدا حركات الإعراب في أواخر الكلم، فإنَّ غالب كلماتهم موقوفة الآخر، ويتميَّز عندهم الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر بقرائن الكلام لا بحركات الإعراب''(١).

وما إن يطلُّ العصر الحديث حتَّى يكثر الكلام حول هذه القضيَّة، ويكثر دعاة إلغاء الإعراب في محاولاتهم تيسير النَّحو على دارسيه على اختلاف مشاربهم ومآربهم(٢)، ولا شكَّ في أنَّ أمثال هذه الدَّعاوى ستتكرَّر بين حينٍ وآخر كلَّما وجدت إلى ذلك سبيلًا، لكن أنَّى لها أن تبلغ مرادها ما دام قرآنٌ يُتلى، وأنَّى لأصحابها أن ينتقصوا النُّحاة أو ينالوا منهم، بل إنَّما حالهم كقول الأعشى :

كناطحٍ صخرةً يومًا ليُوهِنَها فلم يَضِرْها وأَوْهَى قرنَهُ الوَعِلُ (٣)

والعاقل الأريب يدرك خطورة الانسياق وراء هذه الدَّعاوى على الدِّين ومصادر التَّشريع، وهو ما أكَّده الإمام الجرجاني بقوله :''إنَّهم بإيثارهم الجهل بذلك العلم [يعني به النَّحو] في معنى الصَّادِّ عن سبيل الله، والمبتغي إطفاء نور الله تعالى... وكان مثله مثل من يتصدَّى للنَّاس فيمنعهم عن أن يحفظوا كتاب الله تعالى، ويقوموا به ويتلوه ويقرؤوه، ويصنع في الجملة صنيعًا يؤدِّي إلى أن يقلَّ حُفَّاظه، والقائمون به، والمقرئون له''(٤).

(١) المقدِّمة ٥٤٩ .
(٢) انظر : الإعراب وأثره في ضبط المعنى ، فقد فصَّلت الباحثة في هذه الدَّعاوى ؛ أصحابها وأقوالهم والرَّد عليها في فصلٍ سمَّته : (دعاة إلغاء الإعراب بين قديمٍ وحديث) ١٧-٤٤ .
(٣) ديوانه ١٣٩ ، والبيت من البسيط .
(٤) دلائل الإعجاز ٢٥-٢٦ .

المبحث الأول

أثر المعنى في التَّوجيه الإعرابي للأسماء

لما كان الكلم في العربيَّة اسمًا، وفعلًا، وحرفًا[(١)]، اقتضى المقام ههنا البدء بمسائل الأسماء التي هي أوَّل أقسام الكلم، وما ذاك إلا لسموِّ الاسم وعلوِّه على قسيميه : الفعل، والحرف من جهة أنَّه يُخبَر به، ويُخبَر عنه؛ نحو : (زيدٌ قائمٌ)، فـ (زيدٌ) مخبَرٌ عنه، و (قائمٌ) مخبَرٌ به، وعليه لا تخلو جملةٌ في العربيَّة اسميَّةً كانت أو فعليَّة من اسم، أمَّا الفعل فيُخبَر به، ولا يُخبَر عنه؛ نحو : (قامَ زيدٌ)، وأمَّا الحرف فلا يُخبَر به، ولا يُخبَر عنه؛ نحو : هل، وبل،...، وغيرهما[(٢)].

المسألة الأولى : وقوع الاستثناء المفرَّغ بعد الإيجاب :

وشاهدها من سورة يوسف قول الله تعالى : ﴿ لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ ، وقد جاءت هذه الآية على لسان يعقوب عليه السلام ردًّا على أبنائه حين طلبوا منه إرسال أخيهم بنيامين معهم إلى مصر ليكتال بعد الجدب الذي أصابهم، فأجابهم بعد إلحاحهم : ﴿ قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ [يوسف : ٦٦].

ويُراد بالاستثناء المفرَّغ ما حُذف منه المستثنى منه[(٣)] فتفرَّغ الفعل لما بعد (إلا)، فأُعرب ما بعدها بحسب ما يقتضيه ذلك الفعل من رفع أو نصب[(٤)]، ومن القواعد المقرَّرة عند جمهور النُّحاة[(٥)] أنَّ الاستثناء المفرَّغ لا يأتي إلاَّ بعد نفيٍ أو شبهه من نهيٍ،

(١) انظر : الكتاب ٢/١ ؛ المقتضب ٣/١ ؛ الأصول ٣٦/١ ؛ الجمل للزجَّاجي ١ ؛ الإيضاح ٧١ ؛ اللُّمع ٤٥ ؛ المفصَّل ٢٣ ؛ التَّسهيل ٣ .

(٢) انظر : علل النَّحو ١١٩ ؛ أسرار العربيَّة ٢٩ ؛ اللُّباب ٤٤/١ ، ٤٦ .

(٣) أركان الاستثناء ثلاثة : مستثنى منه ، وأداة الاستثناء ، ومستثنى ، فإذا حُذف المستثنى منه كان الاستثناء مفرَّغًا .

(٤) انظر : الكتاب ٣٦٠/١ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ١٦٧/١ ؛ المقتضب ٣٨٩/٤ ؛ الأصول ٢٨٢/١ ؛ الجمل للزجَّاجي ٢٣١ ؛ الإيضاح ١٧٥ ؛ اللُّمع ١٢٤ ؛ الفوائد والقواعد ٣١٣ ؛ كشف المشكل ٣١٧ ؛ شرح المفصَّل ٤٣٢/١ ؛ المقرِّب ١٦٧/١ ؛ التَّسهيل ١٠١ ؛ الاستغناء في الاستثناء ١٥٣ ؛ شرح الرَّضي على الكافية ١٠٠/٢ ؛ الارتشاف ١٥٠٢/٣ ؛ شرح شذور الذَّهب ٢٨٥ ؛ التَّعريفات ١٧٠ ؛ الهمع ٢٥٠/٣ .

(٥) منهم : سيبويه في الكتاب ٣٦٠/١ ، والفرَّاء في معاني القرآن ٤٣٣/١ ، والمبرِّد في المقتضب ٣٨٩/٤ ، والفارسي في الإيضاح ١٧٥ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٤٢٦/١ ، وابن =

أو استفهام، ويمتنع وقوعه بعد كلامٍ موجب، وعلَّلوا لذلك بأنَّ وقوع المفرَّغ بعد الإيجاب يتضمَّن المحال، أو الكذب، فإنَّه إذا قيل : (قام إلا زيدٌ) كان المعنى : قام جميع النَّاس، أي كلُّ من يحصل منه القيام إلا زيد، وهذا محال، وكذا إذا قيل : (رأيتُ إلا زيدًا) لزم منه أنَّه رأى جميع النَّاس إلا زيدًا، وهو محالٌ وكذب، على حين أنَّه إذا قيل : (ما قام إلا زيدٌ)، و (ما رأيتُ إلا زيدًا) بالنَّفي صحَّ المعنى.

وقد خالف ابن الحاجب الجمهور؛ حيث ذهب إلى جواز مجيء الاستثناء المفرَّغ بعد الإيجاب في الفضلة بشرط الإفادة، ومثَّل لذلك بقوله : (قرأتُ إلا يومَ كذا)[1]، ثم بيَّن الإفادة في هذا المثال بقوله :"لأنَّه يجوز أن يقرأ في الأيَّام كلِّها إلا يومًا، بخلاف (ضربني إلا زيد) فإنَّه لا يستقيم أن يضربه كلُّ أحدٍ ويستثني زيدًا"[2]، وقد تبعه في اشتراط الإفادة واستقامة المعنى الإسفراييني ناقلًا عنه مثاله السَّابق[3].

وفي دراسات الشَّيخ الدُّكتور محمَّد عبد الخالق عضيمة لأسلوب القرآن الكريم بحثٌ قيِّمٌ في هذه المسألة[4]؛ حيث أحصى – رحمه الله تعالى – آيات الاستثناء في القرآن، وكان من ثمرة هذا الاستقراء أن وجد ثماني عشرة آيةً وقع فيها الاستثناء المفرَّغ بعد الإيجاب، منها قول الله تعالى : وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ [البقرة : ٤٥]، وقوله تعالى : وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ [البقرة : ١٤٣]، ومنها شاهد يوسف : لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ .

وقد بيَّن الشَّيخ أنَّ النُّحاةَ الذين تمسَّكوا بعدم جواز وقوع الاستثناء المفرَّغ بعد الإيجاب تعاملوا مع هذه الآيات بتأويلها بالنَّفي، محتجِّين بجواز تأويل الإثبات بالنَّفي في كلام العرب؛ نحو قولهم : (أقسمتُ بالله لما فعلتَ وإلا فعلتَ)؛ أي : (ما أطلبُ منك إلا الفعلَ)[5]، فأوَّل ابن هشام الإثبات في آيتي البقرة السَّابقتين [وإنَّها

=مالك في التَّسهيل ١٠١ ، والرَّضي في شرح الكافية ١٠٦/٢ ، وأبو الفداء في الكُنَّاش ١٩٨/١ ، وأبو حيَّان في الارتشاف ١٥٠٢/٣-١٥٠٣ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٢٢٢/٢ ، وابن عقيل في شرحه ٥٤٩/١ ، والشَّيخ خالد في التَّصريح ٥٤٠/١ ، والسُّيوطي في الهمع ٢٥١/٣ .

(١) انظر : الكافية في النَّحو ٢٣٤/١ .

(٢) شرح المقدِّمة الكافية ٥٤٨/٢ .

(٣) انظر : لباب الإعراب ١٠٩ .

(٤) انظر : ٧/١ ، ٢٦٤-٢٧٩ .

(٥) انظر : الكشَّاف ٤٦٨/٢ ؛ الفريد ٨١/٣ ؛ البحر المحيط ٣٢٢/٥ ؛ الدُّر المصون ٥٢١/٦.

لكبيرةٌ]، و [وإن كانت لكبيرةً] بقوله : (إنَّها لا تسهل)[1]، وقد تقدَّم في آية يوسف عند بيان أوجه العموم الثَّلاثة في الاستثناء المتَّصل كيف أنَّ المعربين قد أوَّلوا الإثبات فيها بالنَّفي، فقدَّروا قوله : (لتأتُنَّني) بـ (لا تمتنعون من الإتيان به).

إلا أنَّ الشَّيخ احتجَّ لردِّ ما ذهبوا إليه من التَّأويل بأمرين[2]:

أحدهما : أنَّ أكثر هذه الآيات جاء الإثبات فيها مؤكَّدًا إمَّا بـ (إنَّ) واللام كما في آيتي البقرة، وإمَّا بالقسم ونون التَّوكيد كما في آية يوسف؛ إذ إنَّ قوله : (لتأتُنَّني به) جوابٌ لقسمٍ مضمر يدلُّ عليه قوله : ﴿ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ ، لأنَّه في معنى : حتى تحلفوا لي لتأتُنَّني به[3]، ولا يسوغ حمل هذا الإثبات المؤكَّد على معنى النَّفي، ففي حمله عليه خروجٌ عن مقتضى الظَّاهر.

والآخر : أنَّه لو ساغ تأويل هذه الآيات بالنَّفي لا نفتح الباب ولا ضابط له، ولما وُجد في لغة العرب إثباتٌ يستعصي على تأويله بالنَّفي، وهذا ما عناه أبو حيَّان بقوله في الردِّ على مَنْ أوَّل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ ﴾ [البقرة : ٨٣] بـ (لم يفوا بالميثاق) :"فليس بشيء؛ لأنَّ كلَّ موجب إذا أخذت في نفي نقيضه، أو ضدِّه كان كذلك فليجز : (قام القوم إلا زيد)؛ لأنَّه يُؤوَّل بقولك : لم يجلسوا إلا زيد، ومع ذلك لم تعتبر العرب هذا التَّأويل، فتبني عليه كلامها"[4].

وكان من النَّتائج الهامَّة التي تمخَّض عنها بحث الشَّيخ في هذه المسألة ما يلي :

أوَّلًا : أنَّ النُّحاة قد قعَّدوا قواعد كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن الكريم، فمنعوا أساليب جاء نظيرها في القرآن، ومنها منع وقوع الاستثناء المفرَّغ بعد الإيجاب[5].

---

(١) انظر : مغني اللَّبيب ٤٧٨/٢ .

(٢) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٦٦/١ .

(٣) انظر : الكشَّاف ٤٦٨/٢ ؛ التِّبيان ٧٣٧/٢ ؛ الفريد ٨١/٣ ؛ أنوار التَّنزيل للبيضاوي ٥٠٢/١ ؛ البحر المحيط ٣٢٢/٥ ؛ الدُّر المصون ٥٢١/٦ .

(٤) البحر المحيط ٤٥٥/١ ، وفي قوله هذا إثباتٌ لحجَّة الشَّيخ عضيمة ، ولذا سقته ههنا ، وإلا فإنَّ التَّأويل بالنَّفي الذي ردَّه في هذه الآية قد أجازه في آية يوسف وغيرها ، فهو يوافق الجمهور في منع وقوع الاستثناء المفرَّغ بعد الإيجاب ، وقد ناقش الشَّيخ في دراسته هذا التَّناقض الذي وقع فيه أبو حيَّان باستفاضة ، انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٦٩/١-٢٧٢ (رأي أبي حيَّان في آيات الاستثناء المفرَّغ بعد الإيجاب) .

(٥) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦/١-١٣ .

ثانيًا : أنَّ ابن الحاجب الذي أجاز وقوع الاستثناء المفرَّغ بعد الإيجاب بشرط الإفادة وأصاب في ذلك لم يحتكم إلى أسلوب القرآن الكريم، ويستشهد بما جاء فيه، وكان يجمل به فعل ذلك ''فلا يمثِّل بهذا المثال الهزيل : (قرأتُ إلا يوم كذا)، ومن أين جاءت الفائدة إلى هذا المثال ؟ وهل من المستطاع أن يقرأ الإنسان في جميع أيَّامه حتى وهو طفلٌ رضيع ؟ أليس هذا من الكذب الذي منعوا وقوع المفرَّغ بعد الإيجاب بسببه؟''[1]، فشتَّان ما بين الإفادة في مثال ابن الحاجب، والإفادة في شواهد القرآن الكريم، وكفى بالشَّاهد القرآني الواحد حجَّةً قاطعةً لتقعيد قاعدةٍ أو ردِّها، فكيف إذا توافرت للقاعدة عدَّة شواهد ؟.

والمعلوم في آية يوسف أنَّ يعقوب عليه السلام لا يمكن أن يكلِّف أبناءه أمرًا معجزًا ومستحيلًا، بل إنَّما قصد أن يأتوا بأخيهم في كلِّ حالٍ أو وقتٍ يُتصوَّر إمكان الإتيان فيه، بدليل أنَّه استثنى الحالة أو الوقت الذي يُعذرون فيه من الإتيان به وهو إذا أُحيط بهم وغُلبوا على أمرهم، ومقصده هذا ظاهرٌ من سياق الآية، ولا حاجة إلى التَّكلُّف والتَّأويل، وعليه فالأولى أن تُجعل القاعدة في الاستثناء المفرَّغ ما ذهب إليه ابن الحاجب ما دامت قد عضَّدتها شواهد من القرآن الكريم.

المسألة الثانية : تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ أصلي :

الأصل في الحال أن تتأخَّر عن صاحبها؛ لأنَّ نسبتها منه نسبة الخبر من المبتدأ، إذ الحال خبرٌ في المعنى، وصاحبها مخبَرٌ عنه، فأشبهها المبتدأ والخبر، والأصل في الخبر تأخيره وتقديم المبتدأ، لكن كما جازت مخالفة الأصل في الخبر فتقدَّم على المبتدأ، جازت في الحال فتقدَّمت على صاحبها ما لم يعرض موجبٌ للبقاء على الأصل[2]، فجاز تقدُّمها على صاحبها إذا كان مرفوعًا، أو منصوبًا؛ نحو : (جاء ضاحكًا زيدٌ، وضربتُ مكتوفًا اللِّصَّ)، إذ الأصل فيهما : (جاء زيدٌ ضاحكًا، وضربتُ اللِّصَّ مكتوفًا)، وكذا إذا كان مجرورًا بحرف جرٍّ زائد؛ نحو : (ما جاء مسرورًا من أحدٍ) فأصله : (ما جاء من أحدٍ مسرورًا)؛ لأنَّ حرف الجرِّ الزَّائد كغير الموجود، فيكون صاحب الحال الذي جُرَّ به مرفوعًا أو منصوبًا، أمَّا إذا كان صاحب الحال مجرورًا بالمضاف فهذا ممَّا يوجب البقاء على الأصل من تقدُّمه على الحال؛ نحو : (عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعًا)؛ إذ لا يجوز فيه : (عرفتُ قيامَ مسرعًا زيدٍ) لأنَّ فيه فصلًا بين المضاف والمضاف إليه وهما متلازمان، كما

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٦٨/١ .
(٢) انظر : شرح التَّسهيل ٢٥١/٢ ؛ الهمع ٢١/٤ ، ٢٥ .

لا يجوز : (عرفتُ مسرعًا قيامَ زيدٍ) لأنَّ الحال تابعةٌ لصاحبها، والمضاف إليه لا يتقدَّم على المضاف، فلا يتقدَّم تابعه أيضًا[١].

وأمَّا إذا كان صاحب الحال مجرورًا بحرف جرٍّ أصلي فاختلف النُّحاة في جواز تقديم الحال عليه، فمنهم من منعه، ومنهم من أجازه؛ نحو : (مررتُ جالسةً بهندٍ).

فالمنع مذهب سيبويه[٢]، وأكثر البصريِّين[٣] محتجِّين بأمورٍ هي :

أوَّلًا : أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه، والعامل في صاحب الحال هنا هو الحرف، وحرف الجرِّ لا تصرُّف له كالفعل[٤].

ثانيًا : أنَّ العامل في صاحب الحال هنا وإن كان الحرف إلا أنَّه متعلِّقٌ بالفعل، فالفعل هو العامل الرَّئيس في صاحب الحال، لكنَّه لم يصل إليه إلا بواسطة حرف الجر، لذا لا يجوز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف[٥].

ثالثًا : أنَّه لما كان الفعل لم يعمل في صاحب الحال إلا بواسطة حرف الجر، وكان العامل في الحال هو العامل في صاحبها كان لحرف الجرِّ حظًّا من العمل في الحال، والحال لا تتقدَّم على العامل المعنوي فكيف تتقدَّم على الحرف ؟[٦].

ومدار هذه الحجَّة أنَّ الحال لا تتقدَّم على العامل المعنوي، ولذا فرَّع ابن أبي الرَّبيع عنها حجَّةً أخرى، وهي أنَّ الباء في نحو : (مررتُ بهندٍ ضاحكةً) تعطي معنى الإلصاق، فكأنَّه قال : التصق مروري بهندٍ في هذه الحال، ولو قال هذا لكان العامل

(١) انظر : شرح التَّسهيل ٢/٢٥١ ؛ شرح الرَّضي على الكافية ٢/٢٩-٣٠ ؛ الهمع ٤/٢١ ، ٢٥
(٢) انظر : الكتاب ١/٢٧٧ .
(٣) منهم : المبرِّد في المقتضب ٤/١٧١ ، ٣٠٢-٣٠٣ ، وابن السرَّاج في الأصول ١/٢١٤-٢١٥ ، ٢١٩ ، وابن جنِّي في اللُّمع ١١٨ ، والصَّيمري في التَّبصرة والتَّذكرة ١/٢٩٧ ، والثَّمانيني في الفوائد والقواعد ٣٠٤ ، والزَّمخشري في المفصَّل ٩٠ ، والشَّريف الكوفي في البيان في شرح اللُّمع ٢٢١ ، وابن الشَّجري في أماليه ٢/٢٥٦ [ج : ٥١] ، ١٥-١٦ [ج : ٧١] ، والعكبري في اللُّباب ١/٢٩١ ، وابن الخبَّاز في توجيه اللُّمع ٢٠٧ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ١/٣٧٩ ، وابن الحاجب في الكافية ١/٢٠٤ ، وابن أبي الرَّبيع في البسيط ١/٣١٤ ، ٥٢٩ ، والنِّيلي في الصَّفوة الصَّفيَّة ٢/٤٩٠ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٢/٢٧٩-٢٨٤ ، والأشموني في شرحه ٢/١٥-١٨ .
(٤) انظر : اللُّباب ١/٢٩١ .
(٥) انظر : شرح المفصَّل ١/٣٧٩ .
(٦) انظر : البسيط ١/٥٢٩ .

هو الفعل (التصق)، والالتصاق إنَّما هو مفهومٌ من الباء، فجرى ذلك مجرى العامل المعنوي، والحال لا تتقدَّم على العامل المعنوي(١).

رابعًا : أنَّ العامل في صاحب الحال هنا هو الحرف، وهو معلَّقٌ بالفعل، فصار – الفعل والحرف – كالشَّيء الواحد، فتقديم الحال على الجار فيه فصلٌ بين الفعل والحرف؛ أي بين المعلِّق ومتعلَّقه(٢).

خامسًا : أنَّه لما كان العامل في الحال هو العامل في صاحبها كان حقُّ الحال أنَّه إذا تعدَّى الفعل إلى صاحبها بواسطة أن يتعدَّى إليها بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أنَّ الفعل لا يتعدَّى بحرف الجرِّ إلى شيئين، فجُعل التزام تأخير الحال عوضًا من الاشتراك في الواسطة(٣).

سادسًا : أنَّ الحال يجوز أن تتقدَّم على الرَّافع والنَّاصب؛ لأنَّ معموليهما [المرفوع والمنصوب بهما] يجوز أن يتقدَّم عليهما، فيجوز في (خرج زيدٌ مسرعًا) : (زيدٌ خرج مسرعًا)، ويجوز في (ضربتُ اللِّصَّ مقيَّدًا) : (اللِّصَّ ضربتُ مقيَّدًا)، فلمَّا جاز ذلك جاز : (مسرعًا خرج زيدٌ، ومقيَّدًا ضربتُ اللِّصَّ) بتقديم الحال على عامل الرَّفع والنَّصب، أمَّا الجار فلا يتقدَّم مجروره عليه، لذا امتنع أيضًا تقدُّم الحال عليه(٤).

سابعًا : أنَّ الجرَّ بالحرف محمولٌ على الجرِّ بالإضافة، فكما امتنع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالمضاف يمتنع أيضًا تقديمها على المجرور بالحرف(٥).

ثامنًا : أنَّ اللُّغة بابها السَّماع، ولم يُسمع عن العرب تقدُّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ أصلي(٦).

هذه هي أهمُّ حجج المانعين، أمَّا الجواز فمذهب ابن كيسان، والفارسي(٧)،

---

(١) انظر : البسيط ٥٢٩/١ .
(٢) انظر : الفوائد والقواعد ٣٠٤ ؛ اللُّباب ٢٩١/١ .
(٣) انظر : شرح الأشموني ١٥/٢ .
(٤) انظر : أمالي ابن الشَّجري ١٥/٣-١٦ [ج : ٧١] ؛ شرح المفصَّل ٣٧٩/١ .
(٥) انظر : شرح التَّسهيل ٢٥٢/٢ .
(٦) انظر : البسيط ٥٢٩/١ .
(٧) نصَّ على نسبته إليهما جمعٌ منهم : ابن برهان في شرح اللُّمع ١٣٧/١ ، وابن الخشَّاب في المرتجل ١٦٧ ، وابن مالك في شرح التَّسهيل ٢٥٣/٢ ، والرَّضي في شرح الكافية ٣٠/٢ ، وأبو حيَّان في الارتشاف ١٥٧٩/٣ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٢٨١/٢ ، وابن عقيل في المساعد ٢١/٢ ، والسُّيوطي في الهمع ٢٦/٤ ، والأشموني في شرحه ١٥/٢ ، ونصَّ على نسبته إلى ابن كيسان وحده : ابن الشَّجري في أماليه ١٥/٣ [ج : ٧١] ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٣٧٩/١ ، ومن أمثلة الفارسي في الحلبيَّات ١٨٣ : (زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ =

وجماعة[1]، محتجِّين لذلك بالقياس والسَّماع اللَّذين يردَّان حجج المانعين التي وصفها ابن مالك بأنَّها :''شُبَهٌ وتخيُّلات لا تستميل إلا نفسَ من لا تثبُّت له، بل الصَّحيح جواز التَّقديم''[2] معلِّلًا بقوله :''وإنَّما حكمتُ بالجواز لثبوته سماعًا، ولضعف دليل المنع'' [3].

أمَّا القياس فلأنَّ العامل في الحال حقيقةً هو الفعل المعلَّق به الجار، وهو فعلٌ متصرِّف، ولا يمتنع تقديم الحال على الفعل[4]، وأمرٌ آخر وهو أنَّ المجرور بحرف هو مفعولٌ به في المعنى للفعل الذي وصل إليه بواسطة ذلك الحرف، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به[5]، وأمرٌ ثالث وهو أنَّ ادِّعاء أحقيَّة الحال في أنَّه إذا عُدِّي العامل لصاحبه بواسطة أن يُعدَّى إليه بتلك الواسطة غير مسلَّمٍ به حتى يترتَّب عليه التزام التَّأخير تعويضًا، بل حقُّ الحال لشبهه بالظَّرف أن يستغني عن واسطة على أنَّ الحال أشدُّ استغناءً عن الواسطة، ولذلك يعمل فيه ما لا يُعدَّى بحرف الجر كاسم الإشارة؛ نحو : (هذا زيدٌ قائمًا)[6]، وأمرٌ رابع وهو أنَّ إجراء المجرور بالحرف مجرى المجرور بالمضاف قياسٌ غير صحيح؛ لأنَّ المجرور بالحرف كالأصل للمجرور بالمضاف، ففي حمله عليه جعل الأصل تابعًا، والفرع متبوعًا، كما أنَّ المضاف بمنزلة الموصول، والمضاف إليه بمنزلة الصِّلة، والحال منه بمنزلة جزء الصِّلة، فوجب تأخيره كما

=منك) على أنَّ المراد : (زيدٌ خيرٌ منك خيرَ ما تكون) ، فجعل (خيرَ ما تكون) حالًا من الكاف المجرورة وقدَّمها ، وهذا موافقٌ لما نُسب إليه .

(١) منهم : ابن برهان في شرح اللُّمع ١٣٧/١-١٣٨ ، وابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز ٤٢٠/٤ ، والحيدرة في كشف المشكل ٣٠٨ ، وابن مالك في شرح التَّسهيل ٢٥٢/٢-٢٥٥ ، والرَّضي في شرح الكافية ٣٠/٢ ، وابن جماعة في شرح الكافية ١٥٠ ، وأبو حيَّان في البحر المحيط ٢٦٩/٧ ، وابن عقيل في المساعد ٢١/٢-٢٢ ، والجامي في الفوائد الضِّيائيَّة ٣٨٩/١ ، ونسب ابن أبي الرَّبيع في البسيط ٥٢٩/١ الجواز أيضًا إلى بعض الكوفيِّين ، ولم يسمِّهم ، ولم أقف على المسألة عند الفرَّاء ، ولا ابن قتيبة ، ولا ثعلب ، ولا ابن الأنباري ، أمَّا الكنغراوي في الموفي في النَّحو الكوفي ٣٩ فلم يجز تقدُّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إلا إذا كانت الحال فعلًا ؛ نحو : (مررتُ تضحكُ بهندٍ) ، أو كان صاحب الحال ضميرًا ؛ نحو : (مررتُ ضاحكةً بها) .

(٢) شرح التَّسهيل ٢٥٢/٢ .

(٣) شرح التَّسهيل ٢٥٢/٢ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشَّجري ١٥/٣ [ج : ٧١] ؛ المرتجل ١٦٧ ؛ شرح المفصَّل ٣٧٩/١ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٧٤٤/٢ .

(٦) انظر : شرح التَّسهيل ٢٥٥/٢ .

يجب تأخير أجزاء الصِّلة، وحال المجرور بالحرف لا يشبه جزء الصِّلة، فأجيز تقديمه إذ لا محذور في ذلك[1].

وإذ تبيَّن من هذا ضعف حجج المنع، يبقى بيان دلائل السَّماع، فقد ثبت تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف في التَّنزيل، وكلام العرب، أمَّا التَّنزيل ففي قول الله تعالى :

وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا [سبأ : ٢٨]

فـ (كافَّة) حالٌ من (النَّاس) المجرور بحرف الجر، وقد تقدَّمت عليه، غير أنَّ المانعين لم يرتضوا هذا التَّوجيه الذي يصادم ما ذهبوا إليه، فأوَّلوا الآية بتأويلاتٍ حادت بها عن ظاهر معناها، فذهب الزجَّاج إلى أنَّ (كافَّة) حالٌ من كاف الضَّمير في (أرسلناك)، و(كافٌّ) اسم فاعل من (كفَّ) بمعنى (جامِع)، فتكون التَّاء فيه على قوله للمبالغة كتاء (علَّامة)، و(نسَّابة) والمعنى : أرسلناك جامعًا للنَّاس في الإنذار والإبلاغ[2]، بينما جعل الزَّمخشري (كافَّة) صفةً لموصوفٍ محذوفٍ تقديره : (إرسالةً)، فحُذف الموصوف وأقيمت الصِّفة مقامه، والمعنى : إلا إرسالةً عامَّةً لهم محيطةً بهم[3].

وفي هذين التَّأويلين تعسُّفٌ واضح[4]، وليٌّ لعنق المعنى واللُّغة لسببين :

أحدهما : أنَّ في جعل (كافَّة) حالًا من كاف الضَّمير على تأويل الزجَّاج تناقضٌ في الجنس بين الحال وصاحبها، فهي مؤنَّثة والضَّمير مذكَّر، إلا أن تُجعل التَّاء فيها للمبالغة لا للتَّأنيث، وهذا بابه مقصورٌ على السَّماع في ألفاظٍ محدَّدة، كما أنَّه لا يتأتَّى غالبًا إلا في أمثلة المبالغة كـ (نَسَّابة، ومِهْذَارة، وفَرُوقَة)، وزان (فَعَّالة، ومِفْعَالة، وفَعُولَة)، و(كافَّة) بخلاف ذلك لكونها على وزن (فاعِلَة)، فإن حُملت على (رَاوِيَة) حُملت على شاذ الشَّاذ؛ لأنَّ لحاق تاء المبالغة بأوزان المبالغة (فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعُول) شاذٌّ لدلالتها على المبالغة بوزانها دون الحاجة إلى التَّاء، وبما لا مبالغة فيه أشذ، وهذا معنى شاذ الشَّاذ، والحمل على الشَّاذ مكروه، فكيف على شاذ الشَّاذ ؟[5].

والآخر : أنَّ جعل (كافَّة) التي بمعنى (عامَّة) صفةً على تأويل الزَّمخشري خروجٌ عن استعمال العرب؛ إذ لم تستعملها العرب قط إلا حالًا[6]، كما أنَّ الزَّمخشري حين

(١) انظر : شرح التَّسهيل ٢/٢٥٥ .
(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٤ .
(٣) انظر : الكشَّاف ٣/٥٦٥ .
(٤) انظر : شرح الرَّضي على الكافية ٢/٣٠ .
(٥) انظر : شرح التَّسهيل ٢/٢٥٣ .
(٦) انظر : شرح اللُّمع لابن برهان ١/١٣٨ ؛ شرح التَّسهيل ٢/٢٥٣ ؛ البحر المحيط ٧/٢٦٩ .

أخرجها عن استعمال العرب لم يسلك بها سبيل القياس، بل جعلها صفة موصوفٍ محذوف، وحقُّ الموصوف المستغنى بصفته أن يُعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، كما أنَّ الصِّفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتادًا ذكرها معه ولا تصلح لغيره، والآية خلاف ذلك، إذ لم يُحفظ عن العرب أيضًا استعمال (كافَّة) صفةً لـ (إرسالة)[1].

وإذا بطل هذان التَّأويلان تعيَّن الحكم بصحَّة القول بأنَّ (كافَّة) حالٌ من (النَّاس) المجرور بالحرف، وقُدِّمت عليه للاهتمام[2]، فالأصل : للنَّاس كافَّة؛ أي : للنَّاس جميعًا[3]، وهذا التَّوجيه الصَّحيح للآية مدلولٌ عليه بالقرآن، والسنَّة، وأقوال المفسِّرين، أمَّا القرآن فقول الله تعالى : ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ [الأعراف : ١٥٨]، وأمَّا السنَّة فقوله ﷺ : (وكان النَّبي يُبعث إلى قومه خاصَّة، وبعثتُ إلى النَّاس عامَّة)[4]، وأمَّا أقوال المفسِّرين فمنها قول الطَّبري في تفسير الآية :"وما أرسلناك يا محمَّد إلى هؤلاء المشركين بالله من قومك خاصَّة، ولكنَّا أرسلناك كافَّةً للنَّاس أجمعين، العرب منهم والعجم، والأحمر والأسود، بشيرًا من أطاعك، ونذيرًا من كذَّبك"[5]، وقول ابن كثير :"يعني إلى النَّاس عامَّة"[6].

وإلى جانب آية سبأ آنفة الذِّكر احتجَّ المجيزون بما سُمع من كلام العرب، ومنه قول طُليحة بن خويلد الأسدي :

فإنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ ... فلن يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ[7]

(١) انظر : شرح التَّسهيل ٢/٢٥٣ ؛ لسان العرب ٩/٣٦٤-٣٦٥ ، مادَّة (ك ف ف) ؛ البحر المحيط ٧/٢٦٩ ؛ التَّصريح ١/٥٩٠ .
(٢) انظر : المحرَّر الوجيز ٤/٤٢٠ ؛ روح المعاني ٢٢/٤٣١ .
(٣) انظر : فتح القدير ١٥٤٣ ؛ روح المعاني ٢٢/٤٣١-٤٣٢ .
(٤) صحيح البخاري ٤٨ ، كتاب التيمُّم ، باب : التيمُّم وقول الله تعالى : ﴿فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡ﴾ [النِّساء : ٤٣] ، رقم الحديث : (٣٣٥) .
(٥) جامع البيان ٢٢/١١٥ .
(٦) تفسير القرآن العظيم ٣/٧٢٨ .
(٧) البيت من الطَّويل في الصِّحاح ٤/١٦٦٥ ؛ لسان العرب ١١/١٧٠ ؛ تاج العروس ٧/٣٧٣ ، مادَّة (ح ب ل) ، وبلا نسبة في اللُّباب ١/٢٩٢ ؛ شرح التَّسهيل ٢/٢٥٤ ؛ شرح ابن عقيل ١/٥٨٣ ؛ شرح الأشموني ٢/١٧ . =

أراد : فلن يذهبوا بقتلِ حِبالٍ فَرغًا، وقول الشَّاعر :

تسلَّيْتُ طُرًّا عنكُمُ بعدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمُ حتى كأنَّكُمُ عندي[1]

أراد : تسلَّيْتُ عنكم طُرًّا، وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وعلى ما يتعلَّق به في قول الشَّاعر :

غافلًا تَعْرِضُ المنِيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فَيُدْعَى ولاتَ حِينَ إِبَاءِ[2]

أراد : تعرض المنيَّةُ للمرءِ غافلًا، ومثله قول الآخر :

مَشْغُوفةً بكَ قَدْ شُغِفْتُ وإنَّما حُمَّ الفِراقُ فما إليكَ سبيلُ[3]

أراد : شُغِفْتُ بك مشغوفةً، وإذا جاز تقديم الحال على المجرور والعامل، فتقديمها عليه دون العامل أجوز[4]، وقد خرَّج المانعون هذه الأبيات على الضَّرورة[5].

والذي يترجَّح من هذين المذهبين جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وإن جاز على ضعف إلا أنَّه غير ممتنع كما ذهب ابن مالك[6]، وإنَّما يرجع ضعفه إلى قلَّة السَّماع[7]، لكنَّه ثابتٌ صحيح، بل في أوثق كلامٍ وأفصحه كتاب الله تعالى كما

= والأذواد : جمع ذَوْد وهي من الإبل ما بين الثَّلاث إلى العشر ، أو إلى فُويق ذلك ، وفَرْغًا أي : هدرًا ، وحِبَال : اسم رجل ، وهو من أصحاب الشَّاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردَّة ، إذ الشَّاعر صحابيٌّ ارتدَّ ثم عاد وأسلم .

– انظر : لسان العرب ٢٠٧/٣ ، مادَّة (ذ و د) ، ٥٢٩/٨ ، مادَّة (ف ر غ) ؛ الصِّحاح ١٦٦٥/٤ ؛ لسان العرب ١٧٠/١١ ؛ تاج العروس ٣٧٣/٧ ، مادَّة (ح ب ل) .

(١) البيت من الطَّويل مجهول القائل ، وهو من شواهد شرح التَّسهيل ٢٥٤/٢ ؛ البحر المحيط ٢٦٩/٧ ؛ أوضح المسالك ٢٨١/٢ ؛ شرح الأشموني ١٥/٢ .

وطُرًّا أي : جميعًا ، والبَيْن في كلام العرب : الوصل والفراق ، فهو من الأضداد ، والمراد به هنا الفراق .

– انظر : لسان العرب ٥٧٥/٤ ، مادَّة (ط ر ر) ؛ الأضداد لقطرب١٣٨ ؛ الأضداد لابن الأنباري ٧٥ ؛ لسان العرب ٧٣/١٣ ، مادَّة (ب ي ن) .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو من الخفيف ، من شواهد شرح التَّسهيل ٢٥٤/٢ ؛ البحر المحيط ٢٦٩/٧ ؛ شرح الأشموني ١٦/٢ .

(٣) البيت من الكامل بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٥٥/٢ ؛ البحر المحيط ٢٦٩/٧ ؛ شرح الأشموني ١٧/٢ ، وحُمَّ الفِراق : أي قُضي وقُدِّر ، انظر : لسان العرب ١٧٥/١٢ ، مادَّة (ح م م) .

(٤) انظر : البحر المحيط ٢٦٩/٧ .

(٥) انظر : أوضح المسالك ٢٨٣/٢ ؛ شرح الأشموني ١٨/٢ .

(٦) انظر : التَّسهيل ١١٠ .

(٧) انظر : المساعد ٢٢/٢ .

تقدَّم، والذي دعا المانعين إلى اعتساف التَّأويل للآية، والحكم بالضَّرورة على الأبيات حرصهم على اطِّراد القاعدة، إلا أنَّها قاعدةٌ معتمدةٌ على قياسٍ عقلي لا على سماعٍ صحيح كما يتَّضح في قول الزَّمخشري :''ومن جعله [كافَّة] حالًا من المجرور متقدِّمًا عليه فقد أخطأ؛ لأنَّ تقدُّم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدُّم المجرور على الجار، وكم ترى ممَّن يرتكب هذا الخطأ''[(١)]، فقد قاس عدم جواز تقدُّم الحال على صاحبها المجرور على عدم جواز تقدُّم المجرور على الجار، وهو قياسٌ عقليٌّ محض يصادم ما ثبت سماعًا، والصَّواب أنَّه إذا تعارض القياس والسَّماع ''وجب اطِّراح القياس، والمصير إلى ما أتى به السَّمع؛ ألا ترى أنَّ التعلُّق بالقياس من غير مراعاة السَّماع معه يؤدِّي إلى الخروج عن لغتهم''[(٢)].

وفي سورة يوسف شاهدٌ ينضمُّ إلى شواهد المجيزين مدعِّمًا ما خرج به البحث في المسألة من ترجيح مذهب الجواز، وهو قول الله تعالى :

وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ [يوسف : ١٨]

حيث ذهب العكبري[(٣)]، ووافقه بعض المعربين[(٤)] إلى أنَّ شبه الجملة [على قميصه] في موضع النَّصب على الحال من (الدَّم) المجرور بالحرف، وقد تقدَّمت عليه؛ لأنَّ التَّقدير : جاؤوا بدمٍ كذبٍ على قميصه، ولو تأخَّرت لكانت صفةً للدَّم كونه نكرة، إذ الجمل وشبهها بعد النَّكرات صفات، وبعد المعارف أحوال[(٥)]، لكن لما تقدَّمت أُعربت حالًا؛ لأنَّ الصِّفة لا تتقدَّم على الموصوف[(٦)]، وسوَّغ مجيء صاحب الحال نكرةً مع أنَّ الأصل فيه التَّعريف تقدُّم الحال عليه[(٧)].

(١) الكشَّاف ٥٦٦/٣ .
(٢) الحلبيَّات ٢٢٦ .
(٣) انظر : التِّبيان ٧٢٦/٢ .
(٤) منهم : أبو حيَّان في البحر المحيط ٢٨٩/٥ ، والسَّمين في الدُّر المصون ٤٥٦/٦-٤٥٧ ، والألوسي في روح المعاني ٥٣٨/١٢ ، وابن عاشور في التَّحرير والتَّنوير ٢٣٨/١٢ .
(٥) انظر : المقتضب ١٢٣/٤ ، ١٢٥ ؛ مغني اللَّبيب ٩١/٢ .
(٦) انظر : المقتضب ١٩٢/٤ ؛ الأصول ٢٢٥/٢ ؛ الخصائص ٣٨٥/٢ ، ٣٩١ .
(٧) انظر : شرح المفصَّل ٣٨٩/١ ؛ شرح التَّسهيل ٢٤٩/٢ .

على حين لم يُجِز الزَّمخشري هذا التَّوجيه[1]، وتبعه بعض المفسِّرين[2] كونه ممَّن لا يجيز تقدُّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وخرَّج الآية على أنَّ شبه الجملة [على قميصه] في موضع النَّصب على الظَّرف، والمعنى : وجاؤوا فوق قميصه بدمٍ كذب، وهو نظير قولهم : (جاء على جِماله بأحمال)؛ أي : فوق جماله.

إلا أنَّ أبا حيَّان قد ردَّ على الزَّمخشري توجيهه محتجًّا بالمعنى، ووافقه في ذلك السَّمين، والألوسي[3]، إذ رأى أنَّ جعل (على قميصه) ظرفًا يقتضي أن يكون عامله الفعل (جاؤوا)، وعندئذٍ لن يستقيم المعنى؛ لأنَّ الظَّرف ليس للفاعلين الذين هم إخوة يوسف عليه السلام، يقول :''ولا يساعد المعنى على نصب (على) على الظَّرف بمعنى (فوق)؛ لأنَّ العامل فيه إذ ذاك (جاؤوا)، وليس الفوق ظرفًا لهم، بل يستحيل أن يكون ظرفًا لهم''[4]، ثم أنكر تنظير الزَّمخشري للآية بقولهم : (جاء على جماله بأحمال) موازنًا بينهما من حيث المعنى، فقال :''وأمَّا المثال الذي ذكره الزَّمخشري، وهو (جاء على جماله بأحمال) فيمكن أن يكون ظرفًا للجائي [الفاعل]؛ لأنَّه تمكن الظَّرفيَّة فيه باعتبار تبدُّله من جملٍ على جمل، ويكون (بأحمال) في موضع الحال؛ أي : مصحوبًا بأحمال، وقال أبو البقاء : (على قميصه) في موضع نصب حالًا من (الدَّم)؛ لأنَّ التَّقدير : جاؤوا بدمٍ كذبٍ على قميصه... والمعنى يرشد إلى ما قاله أبو البقاء''[5]، وقد تقدَّم أنَّ العكبري ممَّن وافق مذهب المانعين[6]، ومع هذا لم يملك إلا أن يخرِّج آية يوسف على خلاف ما ذهب إليه، وما ذاك إلا لأنَّ معناها لا يقبل إلا هذا التَّخريج، الأمر الذي يؤكِّد أثر المعنى في التَّوجيه الإعرابي، حيث جاءت آية يوسف بالاحتجاج إلى معناها مثبتةً رجاحة مذهب الجواز.

(١) انظر : الكشَّاف ٤٣٤/٢ .
(٢) منهم : الرَّازي في التَّفسير الكبير ٨٢/١٨ ، والهمذاني في الفريد ٣٩/٣ ، والنَّسفي في مدارك التَّنزيل ٩٥/٢ ، والصَّاوي في حاشيته ١٦٥/٣ ، والشَّوكاني في فتح القدير ٨٣٦ ، والقاسمي في محاسن التَّأويل ٣٥٢/٩ .
(٣) انظر : الدُّر المصون ٤٥٦/٦-٤٥٧ ؛ روح المعاني ٥٣٨/١٢ .
(٤) البحر المحيط ٢٨٩/٥ .
(٥) البحر المحيط ٢٨٩/٥ .
(٦) وذلك في اللُّباب ٢٩١/١-٢٩٢ .

المبحث الثاني

أثر المعنى في التَّوجيه الإعرابي للأفعال

المسألة الأولى : الفعل النَّاسخ (برح) في قوله تعالى : فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ بين التَّمام والنُّقصان :

قال الله ﷻ :

فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ قَالَ كَبِيرُهُمۡ أَلَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمۡ قَدۡ أَخَذَ عَلَيۡكُم مَّوۡثِقٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِي وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ [يوسف : ٨٠]

(بَرِحَ) من أخوات (كان)، وهي أفعالٌ ناسخة تدخل على الجملة الاسميَّة فتنسخ حكمها، فترفع المبتدأ ويسمَّى اسمها، وتنصب الخبر ويسمَّى خبرها[(١)].

و (بَرِحَ) أحد أربعة أفعالٍ من أخوات (كان) لا تعمل عملها إلا مسبوقةً بأداة نفيٍ، أو شبهه كالنَّهي والدُّعاء، سواء أكانت الأداة ملفوظةً أم مقدَّرة، وهي : (انفكَّ، وفتِئ، وزال التي مضارعها يَزَالُ)، فيقال : (ما بَرِحَ، وما انفكَّ، وما فتِئ، وما زال) وهي بمعنى واحد، وهو إفادة الاستمرار وملازمة الصِّفة للموصوف في المضي أو في الاستقبال؛ نحو : (ما زال العلمُ حسنًا، ولن يزالَ الجهلُ قبيحًا)[(٢)].

وتسمَّى (كان) وأخواتها أفعالًا ناقصة، وقد اختلف النُّحاة في علَّة نقصانها، فظاهر مذهب سيبويه[(٣)]، ووافقه أكثر النُّحاة[(٤)] أنَّها ناقصةٌ لعدم دلالتها على الحدث

(١) انظر : الكتاب ٢١/١ ؛ المقتضب ٩٧/٣ ؛ الأصول ٨٢/١ ؛ الإيضاح ١١٦ ؛ اللُّمع ٨٥ ؛ المفصَّل ٣٤٩ ؛ التَّسهيل ٥٢ ؛ شرح قطر النَّدى ١٤٩ .

(٢) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافي ٣٥٨/٢ ، ٣٦٠ ؛ شرح المفصَّل ٣٧٦/٣ ؛ المقرِّب ٩٤/١ ؛ شرح التَّسهيل ٣١٦/١ ؛ الملخَّص ٢١٠ ؛ الارتشاف ١١٦٠/٣ ؛ شرح قطر النَّدى ١٥٠ ؛ شرح ابن عقيل ٢٤٥/١-٢٤٧ ؛ الهمع ٦٥/٢-٦٧ .

(٣) انظر : الكتاب ١٣٣/١ .

(٤) منهم : المبرِّد في المقتضب ٣٣/٣ ، ٩٧ ، وابن السرَّاج في الأصول ٨٢/١ ، والفارسي في البغداديَّات ١١٣ [م : ١٠] ، والمسائل العسكريَّة ٩٦ ، وابن الورَّاق في علل النَّحو ١٩٧ ، وابن جنِّي في اللُّمع ٨٥ ، والثَّمانيني في الفوائد والقواعد ٢٠٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، والجرجاني في المقتصد ٣٩٨/١ ، ٤٠١ ، وابن برهان في شرح اللُّمع ٤٩/١ ، ٦١ ، وابن الخشَّاب في المرتجل ١٢٤ ، والأنباري في أسرار العربيَّة ١٣١ ، والحيدرة في كشف المشكل ٢٢١ ، =

[المصدر]؛ إذ الفعل الحقيقي يدلُّ على حدثٍ وزمان، فـ (ضربَ) يدلُّ على الضَّرب وعلى الزَّمان الماضي، أمَّا (كان) فتدلُّ على ما مضى من الزَّمان فقط، فلنقصان دلالتها على الحدث سمِّيت ناقصة.

على حين ذهب ابن مالك[1]، وتبعه جماعة[2] إلى أنَّها نواقص لعدم اكتفائها بمرفوعها، واحتياجها إلى المنصوب بخلاف الأفعال التامَّة التي تتمُّ كلامًا بالمرفوع دون المنصوب، لا لأنَّها لا تدلُّ على الحدث، بل هي تدلُّ على حدثٍ وزمانٍ كسائر الأفعال، فإذا قيل : (كان زيدٌ قائمًا) دلَّت (كان) على الكون الذي هو الحصول المطلق، ودلَّ خبرها على الكون المخصوص الذي هو القيام، فيكون قد جيء أولًا بلفظٍ دالٍّ على حصولٍ ما، ثم عُيِّن بالخبر ذلك الحصول المطلق، فكأنَّه قال : حصل شيءٌ، ثم قال : حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول ثم تخصيصه كالفائدة تمامًا في إيراد ضمير الشَّأن قبل تعيين الشَّأن[3]، واحتجُّوا لدلالة (كان) وأخواتها على الحدث بأمورٍ عدَّة أهمُّها أنَّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزَّمان؛ لأنَّ دلالته على الحدث لا تتغيَّر بالقرائن، أمَّا دلالته على الزَّمان فتتغيَّر بالقرائن، وعليه فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزَّمان، كما أنَّ الأفعال إذا كانت على صيغةٍ مختصَّةٍ بزمانٍ معيَّن، فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث؛ نحو : (أهان، وأكرم) فإنَّهما متساويان في الزَّمان، مختلفان في الحدث، فإذا فُرِض زوال ما به الاختلاف، وبقاء ما به التَّساوي لزم أن لا يكون بين (كان) وأخواتها فرق ما دامت على صيغةٍ واحدة، فلم يكن فرقٌ بين : (كان زيدٌ غنيًّا) و (صار غنيًّا) و (ظلَّ غنيًّا) والفرق بينهم حاصل، كما لزم التَّناقض في قول من قال : (أصبح زيدٌ ظاعنًا، وأمسى

=والعكبري في اللُّباب ١٦٤/١ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٣٥٣/٣ ، والشَّلوبين في التَّوطئة ٢٢٤ ، والواسطي الضَّرير في شرح اللُّمع ٣٩ .

(١) انظر : شرح التَّسهيل ٣٢٠/١-٣٢٣ .

(٢) منهم : الصَّيمري في التَّبصرة والتَّذكرة ١٩١/١ ، والرَّضي في شرح الكافية ١٨١/٤-١٨٢ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ١٣٧ ، وأبو حيَّان في التَّذييل والتَّكميل ١٣٢/٤-١٣٣ ، والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك ٤٩٨/١ ، وابن هشام في شرح قطر النَّدى ١٥٩-١٦٠ ، وابن ابن قيِّم الجوزيَّة في إرشاد السَّالك ١٩٧/١ ، وابن عقيل في المساعد ٢٥٢/١ ، والدَّماميني في تعليق الفرائد ١٧٠/٣ ، والسُّيوطي في الهمع ٧٤/٢ ، وابن حمدون في حاشيته ١٤٩/١ .

(٣) انظر : شرح الرَّضي على الكافية ١٨١/٤-١٨٢ .

مقيمًا) لأنَّه على ذلك التَّقدير بمنزلة قوله : (زيدٌ قبل هذا الوقت ظاعنٌ مقيم)، وإنَّما يزول التَّناقض بمراعاة دلالة الفعلين على حدث الإصباح والإمساء[١].

أمَّا مَنْ ذهب من النُّحاة إلى عدم دلالة (كان) وأخواتها على الحدث فقد ردَّ على حجَّة قوَّة دلالة الفعل على الحدث وأنَّها أولى بالبقاء من الدِّلالة على الزَّمان بأنَّ (كان) لما عَرِيَت من الحدث جُبر كسرها هذا بلزوم خبرها، فصار الخبر كالعوض من الحدث، وإذا وُجد الجبر كان الحدث في حكم الموجود الثَّابت[٢]، والذي يدلُّ على أنَّ خبرها عوضٌ عن مصدرها أنَّه لا يجوز الجمع بينهما، فلا تقول : (كان زيدٌ قائمًا كونًا)[٣]؛ إذ لا يُجمع بين العوض والمعوَّض[٤].

وأمَّا ادِّعاء تساوي (كان) وأخواتها إذا كانت على صيغةٍ واحدة في حال القول بعدم دلالتها على الحدث فمردود؛ لأنَّ عدم دلالتها على الحدث لا يعني أنَّها لا تدلُّ على معانٍ مختلفة – ليست هي مصادرها – ممَّا لا يمكن معها تساويها، فـ (صار) مثلًا تفيد التحوُّل والانتقال، و (ظلَّ) تفيد الاستمرار، و (ليس) النَّفي، وهكذا...، وعليه لا يمكن التَّناقض بين (أصبح زيدٌ ظاعنًا، وأمسى مقيمًا) لأنَّ الأوَّل يفيد وقوع حدث الظَّعن في وقت الصَّباح، والإقامة في وقت المساء.

وإن كنتُ أميل في هذا الخلاف إلى رأي سيبويه وأكثر النُّحاة لقوَّة ما احتجُّوا به إلا أنِّي أرى أنَّه خلافٌ يسيرٌ لا يؤثِّر كثيرًا في المسألة؛ لأنَّ كلا الرَّأيين فيها موصلان إلى نتيجةٍ واحدة وهي أنَّ (كان) وأخواتها إذا كانت ناقصةً فمحتاجةٌ إلى اسمٍ وخبر، أيًّا كان سبب نقصانها، فالمهمُّ أنَّها لا تستغني عن خبرها سواءٌ أكان ذلك لأنَّه عوضٌ عن حدثها، أم لأنَّه المخصِّص لحدثها.

ومعظم أخوات (كان) كما تأتي ناقصةً تأتي تامَّة، فتكتفي بمرفوعها الذي هو الفاعل، وتكون حينئذٍ أفعالًا حقيقيَّةً تدلُّ على حدثٍ وزمان، وقد ذكر النُّحاة معانيها في حال نقصانها وتمامها[٥]، ومنها (بَرِحَ)، وقد مرَّ معناه إذا كان ناقصًا، أمَّا إذا كان

(١) انظر : شرح التَّسهيل ١/٣٢١-٣٢٣ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ١٣٧ .
(٢) انظر : المسائل المنثورة ٢٠٧ [م : ٢٤٩] ؛ أسرار العربيَّة ١٣١ ؛ شرح المفصَّل ٣/٣٥٤ .
(٣) انظر : الفوائد والقواعد ٢٠٥ ؛ مغني اللَّبيب ٢/٣٦٨ .
(٤) انظر : أسرار العربيَّة ٢١١ ؛ الأشباه والنَّظائر ١/١٣٠ .
(٥) انظر : الكتاب ١/٢١ ؛ الأصول ١/٩١-٩٢ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافي ٢/٣٥٥-٣٥٦ ، ٣٥٩ ؛ اللُّمع ٨٨ ؛ المقرِّب ١/٩٢-٩٤ ؛ شرح التَّسهيل ١/٣٢٣-٣٢٥ ؛ الارتشاف ٣/١١٥٣-١١٦٠ .

تامًّا فهو بمعنى (ذهب)، أو (ظهر)[1]، ومنه قول العرب : (بَرِحَ الخَفَاءُ)[2]؛ أي : ظهر ما كان خافيًا وانكشف، وإذا عُلِم ذلك **فهل (بَرِحَ) في آية يوسف تامٌّ أو ناقص ؟**

جاءت كلمة (الأرض) في الآية منصوبةً بعد الفعل المنفي (فلن أبرحَ) ممَّا يُظنُّ معه للوهلة الأولى أنَّه فعلٌ ناقص لتحقُّق شرطه بسبق النَّفي، ومجيء اسمين بعده أحدهما مرفوع وهو الضَّمير المستتر (أنا)، والآخر منصوب وهو (الأرضَ)، لكنَّ الصَّحيح أنَّ الفعل في الآية لا يمكن أن يكون ناقصًا؛ وذلك لأجل المعنى، إذ لا ينتظم من الضَّمير الذي فيه ومن (الأرض) مبتدأٌ وخبر، فلا يصحُّ أن يقال : (أنا الأرض) من غير (في) بخلاف لو قيل : (أنا في الأرض)، وإذا انتفى كون الفعل ناقصًا فلن يكون إلا تامًّا، وقد سبق أنَّه في حال تمامه يكون بمعنى (ظهر)، أو (ذهب) فهل هو في الآية بهذا المعنى ؟ والجواب أيضًا يحدِّده معنى الآية، ومعنى الظُّهور لا يليق بالآية، فلا يصحُّ : (فلن أظهر الأرضَ)، أمَّا الذَّهاب فيلائم المعنى لكنَّه فعلٌ لازمٌ لا يصل إلى (الأرض) إلا بحرف الجر (في)، فيقال : (فلن أذهبَ في الأرض) لا (فلن أذهبَ الأرضَ)[3].

ولما امتنع أن يكون الفعل في الآية ناقصًا وتامًّا بالمعنى الذي ذكره النُّحاة للفعل (بَرِحَ) خلص المفسِّرون[4] إلى أنَّه تامٌّ لكن على التَّضمين، حيث ضُمِّن معنى الفعل (أفارق) وهو فعلٌ متعدٍّ، فنصب (الأرضَ) مفعولًا به، فقوله : (فلن أبرحَ الأرضَ)؛ أي : (فلن أفارقَ الأرضَ).

---

(١) انظر : شرح التَّسهيل ٣٢٥/١ ؛ لسان العرب ٤٧٨/٢ ، مادَّة (ب ر ح) ؛ الارتشاف ١١٥٩/٣ ؛ الدُّر المصون ٥٤٣/٦ ؛ المساعد ٢٥٤/١ ؛ تعليق الفرائد ١٧٩/٣ .

(٢) انظر : الأمثال لأبي عبيد ٦٠ ؛ الزَّاهر ٤٣٤/١-٤٣٥ ؛ جمهرة الأمثال ١٧٨/١ ؛ مجمع الأمثال ١٣٧/١ ، وهو مثلٌ يُضرب في السرِّ إذا انكشف ، وزال السِّتر ، وأصله من قولهم : بَرِحَ الرَّجل من مكانه إذا زال عنه ، وقولهم : صار في بَرَاحٍ من الأرض ، وهو ما ظهر منها .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٣١/٥ ؛ الدُّر المصون ٥٤٢/٦-٥٤٣ ؛ عناية القاضي للخفاجي ٣٤٦/٥ ؛ روح المعاني ٤٨/١٣ .

(٤) منهم : الزَّمخشري في الكشَّاف ٤٧٥/٢ ، والرَّازي في التَّفسير الكبير ١٥٠/١٨ ، والعكبري في التِّبيان ٧٤٢/٢ ، والهمذاني في الفريد ٩٢/٣ ، والبيضاوي في أنوار التَّنزيل ٥٠٥/١ ، والنَّسفي في مدارك التَّنزيل ١٢٣/٢ ، والخازن في لباب التَّأويل ٨٣١/٢ ، وأبو حيَّان في البحر المحيط ٣٣١/٥ ، والسَّمين في الدُّر المصون ٥٤٢/٦ ، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٦٥٦/٢ ، وأبو السُّعود في تفسيره ٣٠٠/٣ ، والخفاجي في عناية القاضي ٣٤٦/٥ ، والصَّاوي في حاشيته ١٨٩/٣ ، والألوسي في روح المعاني ٤٨/١٣ .

وبهذا يتبيَّن أنَّ النُّحاة وإن حدَّدوا معانٍ لـ (كان) وأخواتها في حال نقصانها وتمامها باستقراء أكثر كلام العرب إلا أنَّه تبقى خصوصيَّة المعنى لكلِّ شاهد، ويبقى السِّياق هو الذي يحدِّد معنى الفعل حسبما يتلاءم معه.

المسألة الثَّانية : الفعل النَّاسخ (فتئ) في قوله تعالى : تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ بين التَّمام والنُّقصان :

قال الله ﷻ على لسان إخوة يوسف مخاطبين والدهم يعقوب عليه السلام :

قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ [يوسف : ٨٥]

سبق بيان أنَّ (فتئ) من أخوات (كان)، وأنَّها من الأفعال الأربعة التي اشتُرط لعملها أن تُسبق بنفيٍ أو شبهه، إلا أنَّ آية يوسف هذه تحتِّم الإشارة إلى مسألةٍ تتعلَّق بهذا الشَّأن، وهي ما نصَّ عليه النُّحاة[1] من أنَّه يجوز أن تُحذف أداة النَّفي وتُقدَّر، بل إنَّها تحذف كثيرًا إذا كان الفعل مضارعًا واقعًا جوابًا للقسم كقول امرئ القيس :

فقُلْتُ : يمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا ولَوْ قطَّعُوا رَأْسِي لديْكِ وَأَوْصَالِي[2]

أي : لا أبرحُ، ومنه آية يوسف تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ ؛ أي : لا تفتأ، والذي يدلُّ على أنَّ الجواب منفيٌّ بحرف نفيٍ محذوف أنَّه لو كان مثبتًا لدخلت لام القسم على الفعل، ولأُكِّد بالنُّون وجوبًا؛ نحو قول الله تعالى : وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم [الأنبياء : ٥٧]، والذي سوَّغ حذف أداة النَّفي كثيرًا في هذا الموضع كما نصَّ ابن جنِّي

(١) منهم : الفرَّاء في معاني القرآن ٥٤/٢ ، ١٥٤ ، وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ٢٢٥ ، والنحَّاس في إعراب القرآن ٣٤٣/٢ ، والسِّيرافي في شرح الكتاب ٣٠٨/٢ ، والصَّيمري في التَّبصرة والتَّذكرة ٤٥٤/١ ، والجرجاني في المقتصد ٨٦٧/٢ ، والأنباري في أسرار العربيَّة ٢٤٩ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٣٧٩/٣-٣٨١ ، وابن عصفور في المقرِّب ٩٤/١ ، وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ٣٨٢/١ ، وابن أبي الرَّبيع في البسيط ٦٧١/٢-٦٧٢ ، وأبو حيَّان في تذكرة النُّحاة ٦٢٥ ، وابن عقيل في شرحه ٢٤٥/١ .

(٢) ديوانه ١٣٧ ، والبيت من الطَّويل ، من شواهد معاني القرآن للفرَّاء ٥٤/٢ ؛ الخصائص ٢٨٤/٢ ؛ المحرَّر الوجيز ٢٧٢/٣ ؛ التَّفسير الكبير ١٥٧/١٨ ؛ شرح المفصَّل ٣٨٠/٣ ؛ لباب التَّأويل للخازن ٨٣٣/٢ ، وورد بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ٢٢٥ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ٣٤٣/٢ ؛ الكشَّاف ٤٧٩/٢ ؛ أنوار التَّنزيل للبيضاوي ٥٠٦/١ .

قوَّة المعرفة بالموضع، وجريان العُرف على أنَّ هذين الفعلين [برح، وفتئ] لا يُستعملان إلا منفيَّين[1]، ولذا أمكن الحذف اعتمادًا على قرينة الاستعمال المشهور.

والمسألة التي سيق الشَّاهد لأجلها ههنا هي مسألة التَّمام والنُّقصان، فهل (تفتأ) في الآية ناقصةٌ أو تامَّة ؟

تقدَّم أنَّ بعض أخوات (كان) – وهو الأكثر – تأتي ناقصةً وتامَّة، وهنا نذكر أنَّ بعضها الآخر لا تكون إلا ناقصة، وهي ثلاثة : (ما فتئ، وما زال، وليس)، وقد نصَّ جمعٌ من النُّحاة[2] على أنَّ (فتئ) يلزمها النَّقص فلا تستعمل تامَّةً البتَّة، ومنهم ابن مالك في ألفيَّته حيث قال :

ومَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (ليسَ) اصطُفي وذو تمامٍ ما بِرَفْعٍ يكتفي
وما سِواهُ ناقصٌ، والنَّقصُ في فَتِئ، ليسَ، زالَ دائمًا قُفِي[3]

وقد سبق بيان معناها وهو إفادة الاستمرار، وفي (فتِئ) مكسورة العين وزان (فَعِلَ) لغةُ فتح العين (فَتَأَ) وزان (فَعَلَ) وكلاهما بمعنى الاستمرار، يقال : ما فتِئْتُ وما فتَأْتُ أذكرك؛ أي : ما زِلْتُ[4].

وعلى هذا المعنى جرى تفسير جمهور المفسِّرين[5] لقوله تعالى : تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ بـ (لا تزالُ تذكر يوسف).

---

(١) انظر : الخصائص ٢٨٤/٢ .
(٢) منهم : ابن الخشَّاب في المرتجل ١٢٥ ، والأنباري في أسرار العربيَّة ١٣٥ ، وابن عصفور في المقرَّب ٩٣/١ ، والرَّضي في شرح الكافية ١٨٦/٤ ، والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك ٤٩٩/١ ، وابن هشام في شرح قطر النَّدى ١٥٩ ، وابن عقيل في شرحه ٢٥٩/١ ، والمكودي في شرحه ٥٨ ، والسُّيوطي في البهجة المرضيَّة ١٤٠ ، والأشموني في شرحه ٢٣٥/١ ، والخضري في حاشيته ٢٥٢/١ .
(٣) متن الألفيَّة ٢٨-٢٩ .
(٤) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١٥٤/٢ ؛ الأفعال للسَّرقسطي ٧/٤ ؛ الأفعال لابن القطَّاع ٤٨٢/٢ ؛ لسان العرب ١٤٦/١ ، مادَّة (ف ت أ) .
(٥) منهم : أبو عبيدة في مجاز القرآن ٣١٦/١ ، والصَّنعاني في تفسير القرآن ٣٢٧/٢ ، والأخفش في معاني القرآن ٣٦٨/٢ ، والزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه ١٢٦/٣ ، والنحَّاس في معاني القرآن ٥٥٤/١ ، والماوردي في النُّكت والعيون ٧٠/٣ ، والواحدي في الوسيط ٦٢٨/٢ ،=

إلا أنَّ ابن مالك نفسه في كتابه (التَّسهيل)[1] ذكر أنَّ (فتَأ) مفتوحة العين تأتي تامَّةً إذا كانت بمعنى فَتَر، وسَكَن، وكَسَر، وأطْفَأ، ونقل عن الفرَّاء قوله : فتَأْتُه عن الأمر كسرتُه، وفتَأْتُ النَّارَ أطفأتُها[2]، ممَّا يعني أنَّه فرَّق بين (فتِئ)، و (فتَأ)، فجعل الأولى لازمة النَّقص وهي التي عناها في الألفيَّة، والثَّانية تأتي ناقصةً وتامَّة.

وقد خطَّأ أبو حيَّان ابنَ مالك، ورمى ما ذهب إليه من جواز استعمال (فتَأ) تامَّةً بالوهم والتَّصحيف، وأشار إلى أنَّ هذا الخطأ قد نبَّه عليه أيضًا الأمير علاء الدِّين الفارسي، محتجَّيْن بأنَّهما لم يجدا بتتبُّع أكثر معاجم اللُّغة[3] واحدًا منها ذكر أنَّ (فتَأ) بالتَّاء مثنَّاة الإعجام تكون تامَّةً بمعنى سكن، أو فتر، أو كسر، أو أطفأ، وإنَّما ذكرت ذلك في (فثَأ) بالثَّاء مثلَّثة الإعجام، يقال : فَثَأَت القِدْرُ إذا سكن غليانُها، وفَثَأْتُ الرَّجلَ فَثْئًا : كسرْتُهُ عنك، وسكَّنتُ غضبَه، وفَثَأَت الشَّمسُ الماءَ فُثُوءًا : كَسَرَتْ بردَه، وفَثَأَ الماءُ النَّارَ : أطفأها، وفَثَأَ عن الشَّيءِ : فترَ عنه، أمَّا (فتَأ) بالتَّاء فلم تذكر فيها إلا أنَّها بمعنى (ما زال)، وهي لغةٌ في (فتِئ) النَّاقصة وشاهدها آية يوسف[4].

والصَّحيح أنَّ ابن مالك لم يجانب الصَّواب، ولم يصحِّف فيما ذهب إليه بدليل :

= والزَّمخشري في الكشَّاف ٤٧٥/٢ ، وابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز ٢٧٣/٣ ، وابن الجوزي في زاد المسير ٢٧٢/٤ ، والعكبري في التِّبيان ٧٤٣/٢ ، والهمذاني في الفريد ٩٣/٣ ، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١٦٩/٩ ، والبيضاوي في أنوار التَّنزيل ٥٠٦/١ ، والنَّسفي في مدارك التَّنزيل ١٢٤/٢ ، والخازن في لباب التَّأويل ٨٣٣/٢ ، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٦٥٧/٢ ، وأبو السُّعود في تفسيره ٣٠٢/٣ ، والشَّوكاني في فتح القدير ٨٦٥ ، والقاسمي في محاسن التَّأويل ٣٩١/٩ .

(١) انظر : ٥٣ ، وانظر : شرحه ٣٢٥/١ .

(٢) لم يذكره في معاني القرآن .

(٣) كجمهرة اللُّغة ١٠٣٦/٢ ، ١١٠١-١١٠٢ ، ١٢٥٥/٣ ، مادَّة (ف ث أ) ، ١١٠٢/٢ ، مادَّة (ف ت أ) ؛ تهذيب اللُّغة ٣٣٠/١٤ ، مادَّة (ف ت أ) ، ١٥٠/١٥-١٥١ ، مادَّة (ف ث أ) ؛ مقاييس اللُّغة ٤٧٤/٤ ، مادَّة (ف ت أ) ، ٤٧٥/٤ ، مادَّة (ف ث أ) ؛ الصِّحاح ٦٢/١ ، مادَّة (ف ت أ) ، و (ف ث أ) ؛ لسان العرب ١٤٦/١-١٤٧ ، مادَّة (ف ت أ) ، و (ف ث أ) .

(٤) انظر : التَّذييل والتَّكميل ١٤٣/٤-١٤٤ .

– أنَّ ابن مالك لم ينقل ما قاله عن المعاجم، ولا استنتجه ممَّا جاء فيها حتى يُتَّهم بالتَّصحيف والوهم، وإنَّما نقله عن الفرَّاء، والذي يؤكِّد صحَّة نقله أنَّ ابن القطَّاع حكاه أيضًا عن الفرَّاء[(١)].

– أنَّ عدم ذكر بعض المعاجم للمعاني التي ذكرها ابن مالك في (فتَأ) لا يعني أنَّ جميع المعاجم لم تذكرها أيضًا، فها هما ذان الفيروزآبادي' والزَّبيدي ينصَّان على هذه المعاني في مادَّة (فتَأ)، ويذكران أنَّ ابن مالك قد ذكرها وعزاها للفرَّاء، وذلك صحيح، وأنَّ أبا حيَّان قد غلط في تغليطه[(٢)]، بل إنَّ الأزهري' والصَّاغاني ذكرا أنَّ (فتِئ) بكسر التَّاء – التي نصَّ النُّحاة على لزومها النَّقص – تأتي تامَّةً أيضًا بمعنى نَسِيَ، يقال : فتِئْتُ عن الأمر فَتْئًا إذا نسيتُ وانقدعْتُ عنه[(٣)].

– أنَّ ما ذكره ابن مالك يؤيِّده تفسير مجاهد لآية يوسف تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ بقوله : لا تفتر عن حبِّه[(٤)].

– أنَّه لا تعارض بين ذكر بعض المعاجم لمعنى (فتر، وسكن، وكسر، وأطفأ) تحت مادَّة (فتأ)، وبعضها الآخر تحت مادَّة (فثأ)؛ إذ لا يمتنع في اللُّغة اختلاف مادَّتين في الإعجام واتِّفاقهما في المعنى، وفي اللُّغة من ذلك كثير كما نصَّ الدَّماميني' والألوسي[(٥)]، بل إنَّ ابن مالك نفسه قد جمع ما جاء من ذلك في كتابٍ له، وذكر فيه اتِّفاق مادَّتي (فتأ)، و (فثأ) في المعنى، فقال :''الفَثْءُ، والفَتْءُ : مصدر فَثَأْتُهُ عن الأمر، وفَتَأْتُهُ : كسرْتُهُ''[(٦)]، فكيف بعد هذا يُظنُّ بابن مالك الوهم والتَّصحيف ؟!.

---

(١) انظر : الأفعال ٤٨٢/٢ .
(٢) انظر : القاموس المحيط ٤٨ ؛ تاج العروس ٩٥/١ ، مادَّة (ف ت أ) .
(٣) انظر : تهذيب اللُّغة ٣٣٠/١٤ ؛ التَّكملة والذَّيل والصِّلة ٣٧/١ ، مادَّة (ف ت أ) .
(٤) انظر : تفسيره ٣٢٠/١ .
(٥) انظر : تعليق الفرائد ١٨٢/٣ ؛ روح المعاني ٥٦/١٣ .
(٦) ذكر الدَّماميني في تعليق الفرائد ١٨٢/٣ ، والألوسي في روح المعاني ٥٦/١٣ أنَّهما سمعا أنَّ عنوان ذلك الكتاب : (ما اختلف إعجامه واتَّفق إفهامه) إلا أنَّهما لم يقفا عليه ، على حين ذكر الفيروزآبادي في القاموس المحيط ٤٨ ، مادَّة (ف ت أ) أنَّ عنوانه : (جمع اللُّغات المشكلة) ، والحقُّ أنِّي لم أجد هذين العنوانين فيما وقفتُ عليه من المراجع التي ترجمت لابن مالك ، ولم يُذكرا في كشف الظُّنون ، ولا في إيضاح المكنون ، وهديَّة العارفين ، إلا أنِّي عثرتُ على كتابٍ لابن مالك هو المقصود ؛ إذ يصدق عليه ما ذكروه من أنَّه جمع الألفاظ مختلفة الإعجام متَّفقة المعنى ، لكن لعلَّهم أخطأوا في عنوانه ، وهو : (وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال) قال ابن مالك في خطبته :''هذا كتابٌ سمَّيته (وفاق الاستعمال في=

وأخلص من هذا إلى أنَّ (فتئ) كما تأتي ناقصةً تأتي تامَّة، سواء أكانت مفتوحة العين (فتَأ) كما أثبت ابن مالك، أم مكسورة العين (فتِئ) كما ذكر الأزهري، والصَّاغاني مثلها مثل بقيَّة أخواتها، والفعل (تفتأُ) في آية يوسف جاء مضارعًا، فهو محتملٌ لأن يكون من (فَتِئَ يَفْتَأُ) بوزن (فَعِلَ يَفْعَلُ)، ومن (فَتَأَ يَفْتَأُ) بوزن (فَعَلَ يَفْعَلُ)، وبناءً على هذا، وعلى معنى الآية يجوز أن يكون الفعل في الآية ناقصًا وتامًّا، فعلى تفسير ابن عبَّاس **ب** له بـ (لا تزالُ تذكر يوسف)، وهو التَّفسير الذي نقله جمهور المفسِّرين –كما تقدَّم – يكون ناقصًا، وعلى تفسير مجاهد بـ (لا تفترُ عن حبِّه) يكون تامًّا.

وبهذا يكون شاهد يوسف ههنا قد أثبت أمرين :

– أثر المعنى في التَّوجيه الإعرابي للفعل؛ إذ الآية يجوز أن تُفسَّر بـ (لا تزال، ولا تفتر، ولا تسكن، ولا تنسى تذكر يوسف)، وحسبما تُفسَّر به يكون توجيه الفعل بين التَّمام والنُّقصان، ومن ثَمَّ يختلف إعراب ما بعده، فإن كان ناقصًا رفع اسمًا ونصب خبرًا، فكانت جملة (تذكر) في موضع نصب الخبر، وإن كان تامًّا اكتفى بمرفوعه.

– أنَّ آيات القرآن الكريم، وتفسير الصَّحابة والتَّابعين لها الذين هم أعلم النَّاس بمعانيها ومقاصدها أكثر شموليَّةً، وأوسع استيعابًا لوجوه كلام العرب من قواعد النُّحاة، فقد جاءت هذه الآية على تفسير مجاهد مؤيِّدةً رأيَ القلَّة من النُّحاة واللُّغويِّين الذين يرون جواز مجيء (فتئ) تامَّة، في مقابل رأي الجمهور الذي نصُّوا على لزومها النَّقص.

= الإعجام والإهمال) يتضمَّن المقولَ بباءٍ وتاء ، أو بتاءٍ وثاء ، أو بدالٍ وذال ، أو بسينٍ وشين ، وشبه ذلك ممَّا لا يُخلُّ تصحيفه بمعناه''، وجاءت فيه مادَّة (فتأ) ، و (فثأ) كما هو في النَّص المثبت في ص ٥٠ .

المبحث الثالث

أثر المعنى في إثبات الحذف وبيان المقدَّر

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ المعنى يُعدُّ العامل الرَّئيس في إشعار القارئ أو المستمع بوجود حذفٍ في الكلام، ثم تقدير ذلك المحذوف، وهذا يعني بالضَّرورة تعذُّر الكشف عن وجود الحذف، أو تعذُّر صحَّة التَّقدير إن لم يُفهم المعنى.

وارتباط التَّقدير بالمعنى يظهر جليًّا في كلام المفسِّرين والمعربين؛ إذ نجدهم أوَّلًا يحرصون كلَّ الحرص على ذكر التَّقدير، فلا يمكن أن يشيروا إلى وقوع حذفٍ إلا ويتبعونه بتقدير ذلك المحذوف، وما ذاك إلا لأنَّه قد يتعذَّر فهم معنى النَّص القرآني في كثيرٍ من الأحيان دون تقدير المحذوف فيه، بل قد يستحيل في أحايين أخرى، كما أنَّهم يستعينون عند التَّقدير بالمعنى وسياق الآية وما يصاحبه من قرائن، ويذكرون الاحتمالات المتعدِّدة للمقدَّر التي يتحمَّلها السِّياق وظاهر الآية، والتي تتسبَّب هي بدورها في تعدُّد احتمالات المعنى، فكلَّما تعدَّدت أوجه التَّقدير تعدَّدت احتمالات المعنى، غير أنَّ إدراك وقوع الحذف في النَّص القرآني يتطلَّب دقَّةً وتأمُّلًا من المعرِب والمفسِّر لمعاني الآيات؛ إذ ليس الهدف إثبات وقوعه فحسب، بل تحليل النَّص للوصول إلى التَّقدير الصَّحيح الملائم للسِّياق، ثم محاولة تلمُّس الغرض وراء العدول عن الذِّكر إلى الحذف.

وقد نبَّه ابن هشام في ختام حديثه عن الحذف الذي أفرد له بابًا مستقلًّا إلى فائدةٍ عظيمة أرى أنَّ المقام يستدعي ذكرها في مستهلِّ هذا المبحث، فقد حاول فيها أن يحدِّد وظيفة كلٍّ من النَّحوي، والمفسِّر، والبلاغي في معالجة ظاهرة الحذف، فقال : ''الحذف الذي يلزم النَّحوي النَّظر فيه هو ما اقتضته الصِّناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاءٍ أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوفٍ عليه، أو معمولًا بدون عامل... وأمَّا قولهم في نحو سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ [النَّحل : ٨١] : إنَّ التَّقدير : (والبرد)... ففضولٌ في فنِّ النَّحو، وإنَّما ذلك للمفسِّر، وكذا قولهم : يُحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، أو نحو ذلك فإنَّه تطفُّلٌ منهم على صناعة البيان''[1]، ثم كأنَّ

(١) مغني اللَّبيب ٢/٤٣٧-٤٣٨ .

ابن هشام توقَّع بعد ذلك أنَّ سائلًا سيسأله : إن كنت قد ميَّزتَ في كلامك دور النَّحوي عن المفسِّر فلم جمعتَ بين دوريهما في تناولك للآيات في باب الحذف وأنت نحوي ؟ فأجاب :''ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريًا على عادتهم ....، بل لأنِّي وضعتُ الكتاب لإفادة متعاطي التَّفسير والعربيَّة جميعًا''[1].

وفِعْل ابن هشام هذا في كتابه الذي سمَّاه (مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب) – أي : عن كتب النَّحو – حين جمع بين وظيفتي النَّحوي والمفسِّر في تناول الشَّواهد القرآنيَّة يدلُّ على أنَّ هناك ارتباطًا وثيقًا، وتداخلًا بين النَّحو الذي صناعته الإعراب وعلوم الشَّريعة لا سيَّما التَّفسير، ويؤكِّد ما ذُكر من العلاقة الوطيدة بين الإعراب والمعنى؛ فالنَّحوي لا يمكن أن يذكر نوع المحذوف في الآية من كونه مبتدأً، أو خبرًا، أو غير ذلك إلا ويذكر تقديره معتمدًا فيه على المعنى، والمفسِّر الذي يُعنى بمعنى الآية لا يمكن أن يُغفل إعرابها، وذكر نوع المحذوف مكتفيًا بتقديره فقط، وعليه فلا انفصال بين دور النَّحو والتَّفسير، بل وعلوم البلاغة أيضًا في معالجة ظاهرة الحذف في كتاب الله تعالى، وهذا ما أكَّده بعض الباحثين المحدثين، حيث يضمُّ الدُّكتور طاهر سليمان حمُّودة صوته إلى صوت الدُّكتور كمال بشر في تقرير عدم الفصل بين هذه العلوم، فليس التَّفسير إلا دراسة معاني الآيات التي نزلت باللُّغة الفصحى المعربة، وليس علم المعاني إلا دراسة لغويَّة تدخل في إطار علم النَّحو بمعناه الدَّقيق حتى نعته بعضهم بالنَّحو العالي، وعلم البيان في بعض أبوابه يدخل في نطاق الدَّرس اللُّغوي الحديث الذي يرى أنَّ وظيفة النَّحو أو ما يسمَّى بعلم التَّراكيب لا تقتصر على البحث في الإعراب ومشكلاته، وإنَّما تمتدُّ لتشمل أشياء أخرى كالموقعيَّة، والارتباط الدَّاخلي بين الوحدات المكوِّنة للجملة، وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه[2].

وفيما يلي شاهدٌ من سورة يوسف يؤكِّد أثر المعنى في إثبات الحذف وبيان المقدَّر :

مسألة : حذف الخبر وسدُّ الحال مسدَّه :

وشاهدها قول الله تعالى على لسان إخوة يوسف : إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ [يوسف : ٨]

(١) مغني اللَّبيب ٢/٤٣٨-٤٣٩ .

(٢) انظر : ظاهرة الحذف في الدَّرس اللُّغوي للدُّكتور طاهر سليمان حمُّودة ٨٨ ؛ دراسات في علم اللُّغة للدُّكتور كمال بشر ١٧ ، ٢٢-٢٣ .

حيث قرأ الجمهور الآية برفع (عصبةٌ) خبرًا لـ (نحنُ)، والواو فيها للحال، وجملة (نحنُ عصبةٌ) بعدها في محلِّ نصب حال[(١)]، والكلام تامٌّ لا حذف فيه، وعليه فليست الآية على هذه القراءة شاهدًا على المسألة، وإنَّما شاهدها قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ الواردة في الشَّواذ، حيث قرأ الآية بنصب (عصبةً)، ووُجِّهت حينئذٍ على أنَّ الخبر فيها محذوف، و (عصبةً) حالٌ سدَّت مسدَّ الخبر[(٢)].

وقبل الحديث عن تقدير هذا الخبر المحذوف، وخلاف المعربين فيه، وأثر المعنى في التَّرجيح بين أقوالهم يجدر الوقوف أوَّلًا عند توجيه هذه القراءة من حيث الصَّنعة النَّحويَّة بغية إثبات وقوع الحذف فيها، فلقد كان التَّوجيه الآنف الذِّكر سببًا في تضعيف بل ردِّ بعضهم لهذه القراءة كما سيتبيَّن.

إنَّ هذا التَّوجيه يمثِّل مسألةً عُرفت عند النُّحاة بحذف الخبر وجوبًا وسدِّ الحال مسدَّه، وهم فيها يقرِّرون أنَّ الحال يصحُّ أن تسدَّ مسدَّ الخبر لأنَّها بمنزلة الظَّرف من جهتين : من جهة المعنى، فإنَّه إذا قيل : (ضربي زيدًا قائمًا) لم يكن بينه وبين (ضربي زيدًا وقت قيامه) فرق، ومن جهة أنَّ الظَّرف ينتصب على معنى (في)، والحال نفسها على معنى (في)، فحين يقال : (ضربي زيدًا قائمًا)؛ أي : في حال قيامه[(٣)]، فلمَّا أشبهت الحال الظَّرف، والظَّرف يسدُّ مسدَّ الخبر حُملت عليه، فأُعطيت هذا الحكم، ولكنَّ النُّحاة اشترطوا لجواز سدِّ الحال مسدَّ الخبر شرطان هما :

١- أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملًا في اسمٍ مفسِّرٍ لضميرٍ هو صاحب الحال؛ نحو : (ضربي زيدًا قائمًا)، أو مضافًا إلى المصدر المذكور؛ نحو : (أكثرُ شربي السَّويقَ ملتوتًا)، أو مضافًا إلى مؤوَّلٍ بالمصدر المذكور؛ نحو : (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا)، فـ (ضربي) مبتدأ وهو مصدرٌ عاملٌ في (زيدًا) جاء بعده ضمير صاحب الحال، و (أكثرُ) مبتدأ وهو مضاف إلى المصدر العامل (شربي)، و (أخطبُ) مبتدأ وهو مضاف إلى مؤوَّلٍ بالمصدر العامل (ما يكون).

٢- أن لا تصحَّ الحال لأن تكون خبرًا عن المبتدأ، فلا يجوز (ضربي زيدًا شديدًا) لصلاحيَّة الحال (شديدًا) للخبريَّة، فيكون الرَّفع حينئذٍ فيها واجب (ضربي زيدًا

(١) انظر : الدُّر المصون ٤٤٢/٦ ، فقد نصَّ السَّمين على أنَّها قراءة العامَّة .
(٢) انظر : مختصر الشَّواذ ٦٧ ؛ الكشَّاف ٤٢٩/٢ ؛ إعراب القراءات الشَّواذ ٣٦٠/١ ؛ الفريد ٣١/٣ ؛ البحر المحيط ٢٨٣/٥ ؛ الدُّر المصون ٤٤٢/٦ ؛ شواهد التَّوضيح والتَّصحيح ١١١ ؛ روح المعاني ٥٢٤/١٢ .
(٣) انظر : شرح الرَّضي على الكافية ٢٧٩/١ ، ٢٨١ .

شديدٌ)، و (قائمًا)، و (ملتوتًا) في الأمثلة السَّابقة تحقَّق فيها هذا الشَّرط، فهي أحوالٌ لا تصلح لأن تكون أخبارًا عن مبتدآتها[1].

وحكموا على ما جاء مخالفًا لهذين الشَّرطين بالشُّذوذ، ومن ذلك المثل المعروف : (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا)[2]؛ أي : مرسلًا نافذًا غيرَ مردود، وقد جاء في قول الفرزدق : (يا لَهْفَ حكمُك مسمَّطًا)[3]، فهذا المثل جاء فيه الخبر محذوفًا وقد سدَّت الحال مسدَّه، والتَّقدير : حكمُك لك مسمَّطًا، أو ثبت مسمَّطًا على الرَّغم من عدم تحقُّق الشَّرطين فيه؛ إذ جاء شذوذه من وجهين :

أحدهما : نصب الحال مع صلاحيته للإخبار به، فيمكن أن يقال : (حكمُك مسمَّطٌ) بالرَّفع؛ أي : مرسلٌ غيرُ مردود.

(١) انظر : شرح المفصَّل ١/١٨٦-١٨٩ ؛ شرح التَّسهيل ١/٢٦٨ ؛ شرح الرَّضي على الكافية ١/٢٧٦ ؛ شرح الكافية لابن جماعة ١١٤ ؛ أوضح المسالك ١/٢٠٤-٢٠٥ ؛ الهمع ٢/٤٤، ٤٨ ، ويجدر التَّنبيه إلى أنِّي قد اكتفيتُ في هذه المسألة بالرَّأي الرَّاجح وهو رأي البصريِّين الذين يرون أنَّ الخبر فيها محذوف وجوبًا والحال سدَّت مسدَّه بالشَّرطين المذكورين ، وذلك حرصًا على عدم الخروج بها عمَّا يستدعيه المقام ، وإلا فإنَّ المسألة فيها خلاف ؛ حيث يرى بعض النُّحاة أنَّ الحال هي الخبر نفسه ، وآخرون يرون أنَّ الحال قد أغنت عن الخبر فلا خبر فيها أصلًا ولا تقدير كما يغني الفاعل أو نائبه عن خبر المبتدأ إذا كان وصفًا في نحو (أقائمٌ الزَّيدان ؟) ، بل إنَّ هذه المسألة متشعِّبةٌ كثيرة التَّفريعات في كلِّ جزءٍ منها خلاف ، فحمل الحال على الظَّرف في سدِّه مسدَّ الخبر مثلًا لم يكن محلَّ اتِّفاق ، فقد أنكره ابن مالك في شرح التَّسهيل ١/٢٧١ ، وتقدير الخبر المحذوف كان محلَّ خلافٍ أيضًا بين البصريِّين ، وغير ذلك من المسائل الفرعيَّة التي يكفي في وصف تشعُّبها قول السُّيوطي في الهمع ٢/٤٤ :''وهذه المسألة طويلة الذُّيول ، كثيرة الخلاف ، وقد أفردتها قديمًا بتأليفٍ مستقل''، فانظر تفصيلاتها في المصادر السَّابقة التي ذكرت الشُّروط على الرَّأي الرَّاجح .

(٢) وهو مثلٌ يُضرب فيمن حكمُه عَدْلٌ ينبغي إنفاذه ، ويُقال لمن اختصم : احتكمْ وخُذْ حكمَك مسمَّطًا ؛ أي : خُذْ حقَّك سهلًا ، وأصله من قولهم : سَمَّطْتُ الجَدْيَ إذا كشطتُ ما عليه من الشَّعر ، فيكون ذلك أسهل من السَّلخ ، انظر : جمهرة الأمثال ١/٣١٥ ؛ مجمع الأمثال ١/٢٧٥ .

(٣) قول الفرزدق هذا نثري ورد في خبرٍ عنه في الكامل ٢/٣٥٦ ، واستشهد به أبو حيَّان في البحر المحيط ٥/٢٨٣ ، والسَّمين في الدُّر المصون ٦/٤٤٣ ، والألوسي في روح المعاني ١٢/٥٢٥ .

والآخر : أنَّ الحال ليست من ضمير معمول المصدر الذي هو كاف الضَّمير في (حكمُك)، بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر المحذوف(١).

فلمَّا وردت قراءة علي بن أبي طالب ﷺ لآية يوسف (ونحنُ عصبةً) مشتملةً على خبرٍ محذوف، وحالٍ سدَّت مسدَّه ولم يتحقَّق فيها الشَّرطان؛ إذ ليس المبتدأ بمصدر، والحال صالحةٌ للإخبار بها بدليل رفعها على الخبريَّة في قراءة الجمهور حمل ذلك العكبري على تضعيفها(٢)، وابن مجاهد على إنكارها(٣)، والصَّواب إنكار حكمهما على القراءة لا إنكار القراءة نفسها لثلاثة أسباب :

– **الأوَّل** : أنَّه لا يجوز ردُّ قراءةٍ مطلقًا وإن خالف ظاهرها العربيَّة في وجهٍ من الوجوه؛ لأنَّ ''القراءة سنَّةٌ متَّبعة''(٤)''لا تتبع العربيَّة، بل العربيَّة تتبع القراءة؛ لأنَّها مسموعةٌ من أفصح العرب بإجماع، وهو نبيُّنا ﷺ، ومِنْ أصحابه، ومَنْ بعدهم''(٥)، كما أنَّ الإجماع منعقدٌ على الاحتجاج بالقراءات الشَّاذَّة في العربيَّة؛ لأنَّ نقل اللُّغة يُكتفى فيه برواية الآحاد(٦).

– **والثَّاني** : ما ذكره المبرِّد من أنَّ العرب قد حذفت المبتدأ والخبر كثيرًا استخفافًا لعلم السَّامع بما يريد القائل كقولهم : (الهلالُ واللهِ)؛ أي : (هذا الهلالُ)، وجعل منه قولهم : (حكمُك مسمَّطًا)؛ أي : (حكمُك لك مسمَّطًا) فقد كثر استعماله على لسانهم فتوسَّعوا وأجروا عليه حذف الخبر وسدِّ الحال مسدَّه وإن لم تتوافر فيه الشُّروط(٧)، وهذا الإقرار من المبرِّد يؤيِّد صحَّة هذه القراءة لجريانها على سنَّة العرب في كلامها، كما قد روى ابن الأنباري عن العرب قولهم : (إنَّما العامريُّ عِمَّتَهُ) حيث

(١) انظر : شرح التَّسهيل ٢٦٩/١ ؛ شرح الكافية لابن جماعة ١١٤ ؛ البحر المحيط ٢٨٣/٥ ؛ الدُّر المصون ٤٤٣/٦ ؛ أوضح المسالك ٢٠٥/١ .
(٢) انظر : إعراب القراءات الشَّواذ ٣٦٠/١ .
(٣) انظر : مختصر الشَّواذ ٦٧ ، حيث يقول ابن خالويه :''وسمعتُ ابن مجاهد يقول : ما قرأ أحدٌ بالنَّصب ، وإنَّما رُوي عن علي ﷺ تفسير العُصبة ، (ونحنُ عصبةٌ) العصبة : من عشرة إلى أربعين''.
(٤) الفريد ٦٠٠/٤ ؛ البحر المحيط ٢٥١/٧ .
(٥) غيث النَّفع في القراءات السَّبع ٤٢٠/١ .
(٦) انظر : الاقتراح في أصول النَّحو ١٥٢ .
(٧) انظر : الكامل ٣٥٩/٢ .

حُذف الخبر وسدَّ المفعول مسدَّه، والتَّقدير : (يتعمَّمُ أو يتعهَّدُ عِمَّتَه)[1]، وهذه الرِّواية تدلُّ على توسُّع العرب في حذف الخبر وسدِّ الحال أو غيره مسدَّه في غير المواضع المنقاس فيها ذلك.

فإن احتُجَّ – طعنًا في صحَّة كلام المبرِّد – بأنَّ رواية المثل الذي استشهد به من وضع النُّحاة، إذ روايته في كتب الأمثال لا شاهد فيها على المسألة، فقد رواه أبو هلال العسكري بنصب الجزئين (حكمَك مسمَّطًا)؛ أي : احتكمْ وخُذْ حكمَك مسمَّطًا، بنصب (حكمَك) على أنَّه مفعول به لفعلٍ محذوف، ونصب (مسمَّطًا) على أنَّه حال[2]، بينما رواه الميداني بالرَّفع على أنَّه مبتدأ وخبر (حكمُك مسمَّطٌ)، وحكى أيضًا رواية النَّصب التي رواها أبو هلال[3]، وقول الفرزدق الذي ورد فيه المثل على رواية النُّحاة قولٌ نثري حكاه المبرِّد، وليس بيتًا في ديوانه، ورواية ابن الأنباري ليست شاهدًا على الحال على وجه الخصوص لتعضد القراءة، فإنَّه يُردُّ على احتجاجه هذا بورود حديثٍ في صحيح البخاري قد حُذف فيه الخبر وسدَّت الحال مسدَّه مع أنَّه قد اختلَّت فيه شروط جواز ذلك، وهو قول المرأة صاحبة المزادتين : (عهدي بالماءِ أمسِ، هذه السَّاعةَ، ونَفَرُنا خُلُوفًا)[4]، فـ (نَفَرُنا) مبتدأ، و (خُلُوفًا) حالٌ سدَّت مسدَّ الخبر المحذوف، والتَّقدير : (ونَفَرُنا متروكون خُلُوفًا)، وهي حالٌ صالحةٌ للإخبار بها[5]، بل قد نظَّر ابن مالك هذا الحديث حين وضَّح تخريجه بقراءة علي ﷺ لآية يوسف[6] ممَّا يؤكِّد صحَّة هذه القراءة واتِّجاهها.

– **والسَّبب الثَّالث** : أنَّ قراءة عليٍّ ﷺ لآية يوسف قد عضَّدتها قراءةٌ أخرى، وهي قراءة قول الله تعالى : هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ [هود : ٧٨] بنصب

(١) نسب الرِّواية إليه ابن خالويه في مختصر الشَّواذ ٦٧ ، والزَّمخشري في الكشَّاف ٤٢٩/٢ ، وأبو حيَّان في البحر المحيط ٢٨٣/٥ ، والسَّمين في الدُّر المصون ٤٤٢/٦ ، والألوسي في روح المعاني ٥٢٤/١٢ ، ولم أجدها في كتبه : (الزَّاهر ، والمذكَّر والمؤنَّث ، والأضداد) .
(٢) انظر : جمهرة الأمثال ٣١٥/١ .
(٣) انظر : مجمع الأمثال ٢٧٥/١ .
(٤) من حديثٍ طويل ورد في ص٥٠ ، كتاب التَّيمُّم ، باب : الصَّعيد الطَّيب وَضوء المسلم يكفيه من الماء ، رقم الحديث : (٣٤٤) .
(٥) انظر : شواهد التَّوضيح والتَّصحيح ١١١ .
(٦) انظر : شواهد التَّوضيح والتَّصحيح ١١١ .

(أطهرَ)[1]، حيث حُذف الخبر، وسدَّت الحال (أطهرَ) مسدَّه مع صلاحيَّتها للخبريَّة، وليس المبتدأ (هُنَّ) بمصدر ولا مضافٍ إلى مصدر أو إلى مؤوَّلٍ به، وهذه القراءة لم تسلم هي الأخرى من التَّضعيف والرَّد وتلحين قارئها؛ وذلك فيما حكاه سيبويه في قوله :''وزعم يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحنًا، وقال : احتبى ابن مروان في هذه في اللَّحن''[2]، وكذلك ردَّها الأخفش[3]، غير أنَّ ابن جنِّي قد وضَّح علَّة تضعيف هذه القراءة عند مَنْ ضعَّفها، فذكر أنَّها إنَّما قبحت عندهم لأنَّهم ذهبوا إلى أنَّ (هنَّ) ضمير فصل ولم يقع بين مبتدأ وخبر، ثم بيَّن أنَّ لهذه القراءة وجهًا صحيحًا عنده، وهو أن تكون (هؤلاء) مبتدأ، و (بناتي) خبره، و (هنَّ) توكيد مكرَّر عن الخبر، و (أطهرَ) حال من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة[4]، وأضاف العكبري توجيهًا ثانيًا لهذه القراءة وهو أن تكون (هؤلاء بناتي) مبتدأً وخبرًا، و (هنَّ) مبتدأ، والخبر محذوف، و (أطهرَ) حال سدَّت مسدَّه[5].

وهي في التَّوجيه الثَّاني تلتقي مع آية يوسف، فتكون القراءتان قد عضَّدتا بعضهما البعض في إثبات صحَّتهما، وصحَّة توجيههما[6]، الأمر الذي يجدر معه توسيع نطاق القاعدة النَّحويَّة لتستوعب الوجوه الواردة في القراءات القرآنيَّة جميعها؛ لإزالة احتمال التَّصادم بين آيات القرآن وقواعد النُّحاة، وتعديل القاعدة لتشمل القراءة بدلًا من تأويلها، أو الطَّعن فيها، فما المانع هنا من أن يُقال إنَّ الأكثر أن يُحذف الخبر وتسدَّ الحال مسدَّه بالشُّروط التي ذكرها النُّحاة، لكن قد تسدُّ مسدَّه مع اختلال هذه الشُّروط ؟ وما أحسن تحفُّظ السَّمين في تعامله مع القراءة وإنزالها منزلتها من الثُّبوت والحُجِّية حين عقَّب على توجيهها بقوله :''إلا أنَّه قليلٌ جدًّا''[7]، ولم يقل : ضعيف.

(١) نسبها ابن خالويه في مختصر الشَّواذ ٦٥ إلى محمَّد بن مروان ، وعيسى بن عمر الثَّقفي ، وزاد ابنُ جنِّي في المحتسب ٤٤٨/١ سعيد بن جُبير ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وأثبتها العكبري بلا نسبة في إعراب القراءات الشَّواذ ٣٥١/١-٣٥٢ .
(٢) الكتاب ٣٩٧/١ .
(٣) انظر : معاني القرآن ٣٥٦/٢-٣٥٧ .
(٤) انظر : المحتسب ٤٤٨/١-٤٤٩ .
(٥) انظر : التِّبيان ٧٠٩/٢ .
(٦) انظر : الانتصاف حاشية على الكشَّاف ٤٢٩/٢ .
(٧) الدُّر المصون ٤٤٢/٦ .

وإذا كان قد ثبت ممَّا تقدَّم عرضه صحَّة هذه القراءة، وصحَّة توجيهها على حذف الخبر فإنَّ المقام يستدعي بعد ذلك بيان تقدير هذا الخبر، وقد اختلف العربون والمفسِّرون في تقديره على قولين :

أحدهما : وهو قول أكثرهم[1] أنَّ الخبر جملة فعليَّة تقديرها : ونحن نجتمع عصبةً، أو نتعصَّب عصبةً.

والآخر : وهو قول ابن المنيَّر أنَّ الخبر مطابقٌ للفظ المبتدأ، فهو ضمير جمع المتكلِّمين؛ أي : ونحنُ نحنُ عصبةً، وهذا على غرار قولهم : أنا أنا، وأنت أنت، ومعناه : أنا الموصوف بالأوصاف الشَّهيرة، لكنَّه استغنى عن ذكرها بتكرار لفظ المبتدأ، ومثل ذلك قول أبي النَّجم العِجْلي مفتخرًا :

أنا أبو النَّجم، وشِعْري شِعْري للهِ دَرِّي ما أجَنَّ صدري [2]

وقد سوَّغ حذف الخبر في الآية مساواته المبتدأ وعدم زيادته عليه لفظًا، ففي حذفه خلاصٌ من تكرار اللَّفظ بعينه، وعلى هذا التَّقدير يكون الكلام من المبتدأ والخبر (ونحن نحن) تامًّا فيه من الفخامة ما فيه، فلا غرو حينئذٍ في وقوع الحال بعده، وبهذا التَّعليل أيضًا فسَّر ابن المنيَّر حذف الخبر في آية هود، حيث جعل تقديرها : (هنَّ هنَّ أطهرَ لكم)[3].

وقد جعل الألوسي من معنى الآية وسياقها أساسًا ارتكز عليه في التَّرجيح بين هذين التَّقديرين، فحكم لأوَّلهما بالرَّجاحة لسببين[4]:

أحدهما : أنَّ في تقدير ابن المنيَّر تناقضًا من حيث إنَّه جعل الغرض من تكرار لفظ المبتدأ الفخامة والفخر، وذاك يتناسب فعلًا مع سياق الآية التي استنكر فيها إخوة يوسف عليه السلام من حُبِّ أبيهم ليوسف وأخيه وهما اثنان صغيران لا كفاية فيهما أكثر منهم وهم جماعة أكفاء أنفع له منهما، واستشهد لذلك ببيت أبي النَّجم، وبعض

(١) منهم : الزَّمخشري في الكشَّاف ٤٢٩/٢ ، والعكبري في التِّبيان ٧٢٥/٢ ، والهمذاني في الفريد ٣١/٣ ، وأبو حيَّان في البحر المحيط ٢٨٣/٥ ، والسَّمين في الدُّر المصون ٤٤٢/٦ ، والألوسي في روح المعاني ٥٢٤/١٢ .

(٢) البيت من الرَّجز ، وهو من شواهد الخصائص ٣٣٧/٣ ؛ أمالي المرتضى ٣٤٠/١ ؛ المفصَّل ٤٦ ؛ مغني اللَّبيب ٦٢٤/١ ، ٤٥٢/٢ ؛ الهمع ٢٠٧/١ ، ٣٢٦/٤ ؛ خزانة الأدب ٤١٨/١ ، ٣٠٧/٨ ، ٤١٥/٩ .

(٣) انظر : الانتصاف حاشية على الكشَّاف ٤٢٩/٢ .

(٤) انظر : روح المعاني ٥٢٤/١٢ .

الأمثلة المصنوعة التي تحقَّق فيها الغرض ذاته، لكنَّه عاد وادَّعى حذف الخبر في الآية لمساواته المبتدأ لفظًا، وفي حذفه نقضٌ للغرض الذي من أجله جُعل لفظ الخبر مماثلًا للفظ المبتدأ، فالفخامة إنَّما جاءت من التِّكرار، وقد انتفت بالحذف، بل إنَّ الأمثلة التي نظَّر بها ابن المنيَّر الآية ليست في الحقيقة بنظائر لها من جهة أنَّه لم يقع فيها حذف، ومن جهةٍ أخرى أنَّه علَّل لوقوع الحذف في الآية بالإيجاز لمساواة الخبر للمبتدأ، وفي هذه الأمثلة لم يساوِ الخبرُ المبتدأَ في المعنى وإن ماثله لفظًا، فالتِّكرار فيها مقصودٌ لذاته ولا يمكن الحذف، وهذا ما نصَّ عليه ابن هشام في بابٍ سمَّاه :''التَّحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصَّواب خلافها''، وذكر منها ما اشتهر بينهم من أنَّ النَّكرة إذا كُرِّرت معرفةً، أو كُرِّرت المعرفةُ معرفةً، أو نكرةً كان الثَّاني عين الأوَّل، وإن كُرِّرت النَّكرةُ نكرةً كانت غير الأولى، ثم بيَّن عدم صواب هذا محتجًّا بعددٍ من الشَّواهد منها بيت أبي النَّجم، إذ لو ساوى فيه الخبرُ المبتدأَ لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، بل هو مماثلٌ له في اللَّفظ دون المعنى، فقول أبي النَّجم : (وشعري شعري)؛ أي : وشعري لم يتغيَّر عن حالته، أو على ما تعرفه وكما بلغك[1].

والسَّبب الآخر : أنَّ الدِّلالة على الخبر المحذوف على تقدير ابن المنيَّر ليست بيِّنة، على حين أنَّه على التَّقدير الأوَّل تكون في الحال [عصبةً] دلالةٌ واضحةٌ على الخبر المحذوف [نجتمع] لما في العصبة من معنى الاجتماع.

وفي كلام الألوسي هذا تقريرٌ لأهميَّة المعنى والسِّياق في التَّقدير...

(١) انظر : مغني اللَّبيب ٢/٤٥٠-٤٥٢ ، وانظر : الخصائص ٣/٣٣٧-٣٣٨ ؛ أمالي المرتضى ١/٣٤٠ ؛ خزانة الأدب ١/٤١٨ .

الخاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، أحمده تعالى على تيسيره لي إنجاز البحث، ويطيب لي بعد هذا أن أُجمل أهمَّ النَّتائج التي تمخَّض عنها فيما يلي :

– أنَّ العلاقة بين المعنى والإعراب علاقةٌ تكامليَّة يعضد كلٌّ منهما الآخر لبيان مراد المتكلِّم، فللمعنى أثرٌ بارزٌ في توجيه الإعراب، وللإعراب أثرٌ بارزٌ في ضبط المعنى.

– عناية علماء الشَّريعة على تعدُّد فروعها بالإعراب في مقابل عناية النُّحاة بالمعنى.

– أنَّ النَّحو كما يؤدِّي وظيفةً لفظيَّة يؤدِّي وظيفةً دلاليَّة، وهي الكشف عن حُجُب المعاني كما قال ابن مالك :

وبعدُ : فالنَّحو صلاح الألسنة ... والنَّفسُ إن تُعْدَمْ سَنَاهُ في سِنَة
بِهِ انكشافُ حُجُبِ المعاني ... وجَلْوَةُ المفهومِ ذا إذعانِ [1]

فهو وإن كان يهتمُّ بالألفاظ إلا أنَّه لا يدرسها مجرَّدةً من معانيها في التَّراكيب.

– كشفت الدِّراسة عن ضرورة إعادة النَّظر في توسيع نطاق القاعدة النَّحويَّة، وتعديلها لتستوعب الوجوه الواردة في القراءات القرآنيَّة جميعها؛ لإزالة احتمال التَّصادم بين آيات القرآن وقواعد النُّحاة، بدلًا من تأويل القراءات أو الطَّعن فيها، كما ظهر في مسألة حذف الخبر وسدِّ الحال مسدَّه.

– جاءت بعض شواهد الدِّراسة مؤيِّدةً رأي الأقليَّة من النُّحاة في مقابل رأي الجمهور، أو مثبتةً ما يخالف إجماعهم، أو مدعِّمةً بالاحتجاج إلى معناها بعض المذاهب النَّحويَّة، كما ظهر في مسألة الفعل النَّاسخ (فتئ) بين التَّمام والنُّقصان الذي نصَّ الجمهور على لزومه النَّقص، وأثبتت آية يوسف جواز مجيئه تامًّا على رأي بعض النُّحاة، ومسألة جواز وقوع الاستثناء المفرَّغ بعد الإيجاب على رأي ابن الحاجب في

(١) شرح الكافية الشَّافية ١/١٥٥ (خطبة المنظومة) .

مقابل إجماع الجمهور على عدم جوازه، ومسألة جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ أصلي على مذهب ابن كيسان، والفارسي، ومن تابعهما.

وعندي أنَّ هذا الأمر لا يشكِّل تعارضًا بين آيات القرآن وقواعد النُّحاة، بل هو حلقةٌ في سلسلة إعجاز القرآن الكريم، فآياته أكثر شموليَّةً، وأوسع استيعابًا لوجوه كلام العرب من قواعد النُّحاة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

ثبت المصادر والمراجع :

- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة؛ لعبد اللَّطيف بن أبي بكر الزُّبيدي، تحقيق : د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النَّهضة العربيَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الإتقان في علوم القرآن؛ لجلال الدِّين السُّيوطي، ضبطه وصحَّحه : محمَّد سالم هاشم، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب؛ لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق : د. رجب عثمان محمَّد، مراجعة : د. رمضان عبد التَّوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- إرشاد السَّالك إلى حل ألفيَّة ابن مالك؛ لبرهان الدِّين إبراهيم بن محمَّد ابن قيِّم الجوزيَّة، تحقيق : د. محمَّد بن عوض بن محمَّد السَّهلي، دار أضواء السَّلف، الرِّياض، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- الاستغناء في الاستثناء؛ لشهاب الدِّين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق : محمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- أسرار العربيَّة؛ لأبي البركات الأنباري، تحقيق : د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- الأشباه والنَّظائر في النَّحو؛ لجلال الدِّين السُّيوطي، وضع حواشيه : غِرِّيد الشيخ، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- الأصول في النَّحو؛ لأبي بكر محمَّد بن السرَّاج، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الأضداد؛ لأبي علي محمَّد بن المستنير قطرب، تحقيق : حنَّا حدَّاد، دار العلوم، الرِّياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- الأضداد؛ لأبي بكر محمَّد بن القاسم الأنباري، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- إعراب القراءات الشَّواذ؛ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق : د. عبد الحميد السيِّد عبد الحميد، المكتبة الأزهريَّة للتُّراث، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- إعراب القرآن؛ لأبي جعفر النحَّاس، تحقيق : د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النَّهضة العربيَّة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

- الإعراب وأثره في ضبط المعنى دراسة نحويَّة قرآنيَّة؛ د. منيرة بنت سليمان العلولا، أشرف على الرِّسالة : د. عائشة بنت عبد الرَّحمن، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندريَّة – مصر، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلَّة؛ رسالتان لأبي البركات الأنباري، حقَّقهما وقدَّم لهما : سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- الأفعال؛ لأبي عثمان سعيد السَّرقسطي، تحقيق : د. حسين محمَّد محمَّد شرف، مراجعة : د. محمَّد مهدي علام، مؤسَّسة دار الشَّعب، من مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة، القاهرة – مصر، ط٣، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- الأفعال؛ لأبي القاسم علي ابن القطَّاع، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- الاقتراح في أصول النَّحو وجدله؛ لجلال الدِّين السُّيوطي، تحقيق : د. محمود فجَّال، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- اقتضاء الصِّراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم؛ لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق : ناصر عبد الكريم العقل، دار العاصمة، الرِّياض، ط٦، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف مع إعراب مفرداتها؛ لجمال الدِّين محمَّد بن عبد الله بن مالك، دار ابن خزيمة، الرِّياض.
- أمالي ابن الشَّجري؛ لهبة الله ابن الشَّجري، تحقيق : د.محمود محمَّد الطَّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد؛ للشَّريف المرتضى علي بن الحسين، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- الأمثال؛ لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق : د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتُّراث، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويِّين البصريِّين والكوفيِّين؛ لأبي البركات الأنباري، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد، بإشراف : د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل؛ لأبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي، وبأسفل الصَّحائف تفسير الجلالين : السُّيوطي، والمحلِّي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك؛ لابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- الإيضاح؛ لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة : د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- الإيضاح في علل النَّحو؛ لأبي القاسم الزجَّاجي، تحقيق : د. مازن المبارك، دار النَّفائس، بيروت – لبنان، ط٦، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- البحر المحيط؛ لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، ود. زكريَّا النُّوتي، ود. أحمد الجمل، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- البسيط في شرح جمل الزجَّاجي؛ لابن أبي الرَّبيع الأندلسي، تحقيق ودراسة : د. عيَّاد بن عيد الثُّبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- البهجة المرضيَّة في شرح الألفيَّة؛ لجلال الدِّين السُّيوطي، تحقيق : أحمد إبراهيم محمَّد علي، مؤسَّسة الكتب الثَّقافيَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- البيان في شرح اللُّمع؛ للشَّريف الكوفي، تحقيق : د. علاء الدِّين حمويَّة، دار عمَّار، عمَّان – الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس؛ للسيِّد محمَّد مرتضى الزُّبيدي، دار الفكر، دمشق – سوريا
- تأويل مشكل القرآن؛ لأبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه : السيِّد أحمد صقر، المكتبة العلميَّة، ط٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- التَّبصرة والتَّذكرة؛ لأبي محمَّد عبد الله بن علي الصَّيمري، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدِّين، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي بجامعة أمِّ القرى، مكَّة المكرَّمة، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- التِّبيان في إعراب القرآن؛ لأبي البقاء العكبري، تحقيق : علي محمَّد البجاوي، النَّاشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة – مصر.
- التَّبيين عن مذاهب النَّحويِّين البصريِّين والكوفيِّين؛ لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة : د. عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرِّياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- التَّحرير والتَّنوير؛ لمحمَّد الطَّاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م.
- تذكرة النُّحاة؛ لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق : د. عفيف عبد الرَّحمن، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل؛ لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق : أ.د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ لجمال الدِّين محمَّد ابن مالك، تحقيق : محمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو؛ للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق : محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- التَّعريفات؛ لعلي بن محمَّد الجرجاني، تحقيق : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد؛ لمحمَّد بدر الدِّين الدَّماميني، تحقيق : د. محمَّد بن عبد الرَّحمن المفدَّى، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- تفسير أبي السُّعود المسمَّى إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا القرآن الكريم؛ لأبي السُّعود محمَّد العمادي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت – لبنان.
- تفسير القرآن؛ لعبد الرزَّاق الصَّنعاني، تحقيق : د. مصطفى مسلم محمَّد، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- تفسير القرآن العظيم؛ لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، محلَّى بأحكام العلَّامة الألباني، تخريج وتحقيق : أبي معاوية مازن عبد الرَّحمن البيروتي، دار الدَّليل الأثريَّة، الجبيل – السُّعوديَّة، ط٣، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب؛ لفخر الدِّين الرَّازي، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٠م.
- تفسير مجاهد؛ لأبي الحجَّاج مجاهد بن جبر، تحقيق : عبد الرَّحمن الطَّاهر بن محمَّد السُّورتي.
- التَّكملة والذَّيل والصِّلة لكتاب تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة؛ للحسن بن محمَّد الصَّاغاني، حقَّقه : عبد العليم الطَّحاوي، راجعه : عبد الحميد حسن، دار الكتب، القاهرة – مصر، ١٩٧٠م
- تهذيب اللُّغة؛ لأبي منصور محمَّد الأزهري، تحقيق : أ. محمَّد أبو الفضل إبراهيم، مراجعة : أ. علي محمَّد البجاوي، الدَّار المصريَّة للتَّأليف والتَّرجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة – مصر.
- توجيه اللُّمع شرح كتاب اللُّمع؛ لأحمد بن الحسين ابن الخبَّاز، تحقيق : أ.د. فايز زكي محمَّد دياب، دار السَّلام، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك؛ للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق : أ.د. عبد الرَّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- التَّوطئة؛ لأبي علي عمر الشَّلوبيني، دراسة وتحقيق : د. يوسف أحمد المطوَّع، القاهرة – مصر، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بتفسير الطَّبري؛ لأبي جعفر محمَّد بن جرير الطَّبري، ضبط وتعليق: محمود شاكر، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن؛ لأبي عبد الله محمَّد القرطبي، اعتنى به وصحَّحه : هشام سمير البخاري، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- الجمل في النَّحو؛ لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزجَّاجي، تحقيق : د. علي توفيق الحمد، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت – لبنان، ط٥، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- جمهرة الأمثال؛ لأبي هلال العسكري، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطايش، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- جمهرة اللُّغة؛ لأبي بكر محمَّد بن دريد، تحقيق : د. رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- حاشية ابن حمدون على شرح الإمام أبي زيد عبد الرَّحمن المكودي؛ لأبي العبَّاس أحمد ابن حمدون، وبهامشه تعليقات النَّاشر، إشراف مكتب البحوث والدِّراسات بدار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك؛ لمحمَّد الشَّافعي الخضري، شرحها وعلَّق عليها : تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- حاشية الصَّاوي على تفسير الجلالين؛ لأحمد بن محمَّد الصَّاوي، ضبطه وصحَّحه: محمَّد عبد السَّلام شاهين، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ لعبد القادر البغدادي، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د.محمَّد نبيل طريفي، إشراف : د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمَّية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الخصائص؛ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق : محمَّد علي النَّجار، دار الهدى، بيروت – لبنان، ط٢.
- دراسات في علم اللُّغة؛ د. كمال محمَّد بشر، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٩، ١٩٨٦م
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم؛ أ.د. محمَّد عبد الخالق عضيمة، تصدير : أ. محمود محمَّد شاكر، دار الحديث، القاهرة – مصر.

- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون؛ لأحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي، تحقيق : د. أحمد محمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٠٦-١٤١٥هـ/١٩٨٦-١٩٩٤م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني؛ لعبد القاهر الجرجاني، صحَّح أصله : الشيخ محمَّد عبده، ومحمَّد محمود الشنقيطي، صحَّح طبعه وعلَّق حواشيه : السيِّد محمَّد رشيد رضا، مكتبة العلم، جدَّة، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- ديوان الأعشى؛ ميمون بن قيس بن جندل، شرح وتعليق : د. محمَّد حمود، دار الفكر اللِّبناني، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه : عبد الرَّحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- الرَّد على النُّحاة؛ لابن مضاء القرطبي، تحقيق : د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٣.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني؛ لأبي الفضل شهاب الدِّين محمود الألوسي، تحقيق : محمَّد أحمد الأمد، وعمر عبد السَّلام السَّلامي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م
- زاد المسير في علم التَّفسير؛ لأبي الفرج عبد الرَّحمن ابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس؛ لأبي بكر محمَّد بن القاسم الأنباري، تحقيق : د. حاتم صالح الضَّامن، اعتنى به: عز الدِّين البدوي النجَّار، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك؛ لأبي الحسن نور الدِّين علي الأشموني، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن محمَّد، إشراف : د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م
- شرح ألفيَّة ابن مالك؛ لابن النَّاظم أبي عبد الله بدر الدِّين محمَّد، تحقيق : د. عبد الحميد السيِّد محمَّد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت – لبنان.
- شرح التَّسهيل؛ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ لجمال الدِّين محمَّد ابن مالك، تحقيق : محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- شرح الرَّضي على الكافية؛ لرضيِّ الدِّين محمَّد بن الحسن الاستراباذي، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر.

- شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب؛ لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذَّهب لمحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك؛ لبهاء الدِّين ابن عقيل الهمذاني، تحقيق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد المسمَّى : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى؛ لابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد المسمَّى : سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النَّدى، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب، وهو الكتاب المسمَّى (الفوائد الضِّيائيَّة)؛ لنور الدِّين عبد الرَّحمن الجامي، تحقيق ودراسة : د. أسامة طه الرِّفاعي، دار الآفاق العربيَّة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب؛ لبدر الدِّين محمَّد ابن جماعة، تحقيق : د. محمَّد محمَّد داود، دار المنار، القاهرة – مصر
- شرح الكافية الشافية؛ لجمال الدِّين محمَّد ابن مالك، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي بجامعة أمِّ القرى، مكَّة المكرَّمة، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه؛ لأبي سعيد السِّيرافي، جـ١ : تحقيق : أ.د. رمضان عبد التوَّاب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمَّد هاشم عبد الدَّايم، ١٩٨٦م، جـ٢: تحقيق : أ.د. رمضان عبد التوَّاب، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة – مصر، ١٩٩٠م، جـ٣ : تحقيق : د. فهمي أبو الفضل، وأ. مصطفى محمَّد موسى، وأ. عبد الرَّحمن محمَّد عصر، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، جـ٤ : تحقيق : د. محمَّد هاشم عبد الدَّايم، ١٩٩٨م، جـ٥ : تحقيق : أ.د. محمَّد عوني عبد الرَّؤوف، وأ. عبد الرَّحمن محمَّد عصر، وأ. مصطفى محمَّد موسى، وأ. مصطفى عبد السَّميع محمَّد، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، جـ٦ : تحقيق : أ.د. محمَّد عوني عبد الرَّؤوف، ود. السيِّد محمَّد أحمد، ود. إيمان السَّعيد جلال، وأ. مصطفى موسى، دار الكتب والوثائق القوميَّة، مركز تحقيق التُّراث، القاهرة – مصر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- شرح اللُّمع؛ لابن برهان العكبري، تحقيق : د. فائز فارس، مطابع كويت تايمز، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- شرح اللُّمع في النَّحو؛ للقاسم بن محمَّد الواسطي الضَّرير، تحقيق : د. رجب عثمان محمَّد، تصدير : د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح المفصَّل؛ لموفَّق الدِّين بن يعيش، تحقيق : أحمد السيِّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التَّوفيقيَّة، القاهرة – مصر.
- شرح المقدِّمة الكافية في علم الإعراب؛ لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر، تحقيق ودراسة : جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكَّة المكرَّمة – الرِّياض، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- شرح المكودي على الألفيَّة في علمي النَّحو والصَّرف؛ لأبي زيد عبد الرَّحمن المكودي، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح؛ لجمال الدِّين محمَّد ابن مالك، تحقيق : محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان.
- الصِّحاح، تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة؛ لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط٤، ١٩٩٠م.
- صحيح البخاري؛ لأبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري، ترقيم وترتيب : محمَّد فؤاد عبد الباقي، تقديم : أ. أحمد محمَّد شاكر، مكتبة بيت السَّلام، الرِّياض، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- الصَّفوة الصَّفيَّة في شرح الدرَّة الألفيَّة؛ لتقي الدِّين إبراهيم النِّيلي، تحقيق : أ.د. محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلميَّة، ومركز إحياء التُّراث الإسلامي بجامعة أمِّ القرى، مكَّة المكرَّمة، ١٤١٩-١٤٢٠هـ.
- ظاهرة الحذف في الدَّرس اللُّغوي؛ د. طاهر سليمان حمُّودة، الدَّار الجامعيَّة، الإسكندريَّة – مصر.
- علل النَّحو؛ لأبي الحسن ابن الورَّاق، تحقيق ودراسة : د. محمود جاسم الدَّرويش، بيت الحكمة، بغداد – العراق
- عناية القاضي وكفاية الرَّاضي حاشية على تفسير البيضاوي؛ لشهاب الدِّين الخفاجي، ضبطه وخرَّج آياته واحاديثه : الشَّيخ عبد الرزَّاق المهدي، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- غيث النَّفع في القراءات السَّبع؛ لأبي الحسن علي بن سالم الصَّفاقسي، تحقيق ودراسة : د. سالم بن غرم الله الزَّهراني، إشراف الشَّيخ : أ.د. شعبان بن محمَّد إسماعيل، ١٤٢٦هـ.

- فتح القدير الجامع بين فنَّي الرِّواية والدِّراية من علم التَّفسير؛ لمحمَّد بن علي الشَّوكاني، دار ابن حزم، بيروت – لبنان.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد؛ لابن أبي العزِّ الهمذاني، تحقيق : د. محمَّد حسن النِّمر، ود. فهمي حسن النِّمر، ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثَّقافة، الدَّوحة – قطر، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- الفوائد والقواعد؛ لعمر بن ثابت الثَّمانيني، تحقيق : د. عبد الوهَّاب محمود الكحلة، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- القاموس المحيط؛ للفيروزآبادي، تحقيق : مكتبة تحقيق التُّراث في مؤسَّسة الرِّسالة، بإشراف : محمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت – لبنان، ط٦، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- الكافية في النَّحو؛ لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر، تحقيق : د. طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- الكامل في اللُّغة والأدب؛ لأبي العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد، عارضه بأصوله وعلَّق عليه : محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الكتاب؛ لسيبويه، المطبعة الكبرى الأميريَّة ببولاق، مصر، ط١، ١٣١٦هـ.
- الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل؛ لجار الله محمود بن عمر الزَّمخشري، ضبطه وصحَّحه : محمَّد عبد السَّلام شاهين، دار الكتب العلميَّة؛ بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- كشف المشكل في النَّحو؛ لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق ودراسة : د. هادي عطيَّة مطر الهلالي، دار عمَّار، عمَّان – الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- الكُنَّاش في فنَّي النَّحو والصَّرف؛ لإسماعيل بن الأفضل أبي الفداء الأيُّوبي، تحقيق ودراسة : د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- الكوكب الدرِّي في تخريج الفروع الفقهيَّة على المسائل النَّحويَّة؛ لجمال الدِّين عبد الرَّحيم الإسنوي، تحقيق : محمَّد حسن محمَّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- لباب الإعراب؛ لتاج الدِّين محمَّد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق : د. شوقي المعرِّي، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

- اللُّباب في علل البناء والإعراب؛ لأبي البقاء العكبري، تحقيق : غازي مختار طُليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، و دار الفكر، دمشق – سوريا، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- لسان العرب؛ لجمال الدِّين محمَّد ابن منظور، تحقيق : عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- اللُّمع في العربيَّة؛ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق : حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النَّهضة العربيَّة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- مجاز القرآن؛ لأبي عبيدة مَعْمَر بن المثنَّى، عارضه بأصوله وعلَّق عليه : د. محمَّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر.
- مجمع الأمثال؛ لأبي الفضل أحمد الميداني، قدَّم له وعلَّق عليه : نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان.
- محاسن التَّأويل أو تفسير القاسمي؛ لمحمَّد جمال الدِّين القاسمي، تحقيق : محمَّد فؤاد عبد الباقي، اعتنى به وصحَّحه: هشام سمير البخاري، مؤسَّسة التَّاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛ لأبي الفتح عثمان بن جنَّي، تحقيق : محمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ لابن عطيَّة الأندلسي، تحقيق : عبد السَّلام عبد الشَّافي محمَّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- مختصر تفسير الخازن المسمَّى لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل؛ لعلاء الدِّين علي بن محمَّد الخازن، اختصره وهذَّبه: الشَّيخ عبد الغني الدَّقر، دار اليمامة، دمشق – سوريا، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع؛ لابن خالويه أبي عبد الله الحسين بن أحمد، مكتبة المتنبِّي، القاهرة – مصر.
- مدارك التَّنزيل وحقائق التَّأويل أو تفسير القرآن الجليل؛ لأبي البركات عبد الله النَّسفي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.
- المرتجل؛ لأبي محمَّد عبد الله بن أحمد بن الخشَّاب، تحقيق : علي حيدر، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- المسائل الحلبيَّات؛ لأبي علي الفارسي، تحقيق : د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريا، ودار المنارة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- المسائل العسكريَّة؛ لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة : د. محمَّد الشَّاطر أحمد محمَّد، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديَّات؛ لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة : صلاح الدِّين عبد الله السَّنكاوي، بغداد – العراق، مطبعة العاني.
- المسائل المنثورة؛ لأبي علي الفارسي، تحقيق : مصطفى الحدري، من مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة، دمشق – سوريا.
- المساعد على تسهيل الفوائد؛ لبهاء الدِّين عبد الله ابن عقيل، تحقيق : د. محمَّد كامل بركات، معهد البحوث العلميَّة، ومركز إحياء التُّراث الإسلامي بجامعة أمِّ القرى، مكَّة المكرَّمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- مشكل إعراب القرآن؛ لمكِّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق : د. حاتم صالح الضَّامن، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- معاني القرآن؛ للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة، تحقيق : د. فائز فارس، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- معاني القرآن؛ لأبي زكريَّا يحيى بن زياد الفرَّاء، جـ١ : تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، و محمَّد علي النَّجار، جـ٢ : تحقيق : محمَّد علي النجَّار، جـ٣ : تحقيق : د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، و مراجعة : علي النَّجدي ناصف، دار السُّرور.
- معاني القرآن وإعرابه؛ للزجَّاج أبي إسحاق إبراهيم بن السَّري، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- المعنى والإعراب عند النَّحويِّين ونظريَّة العامل؛ د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، منشورات الكتاب، طرابلس – ليبيا، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٨٢م.
- مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب؛ لابن هشام الأنصاري، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه : حسن أحمد، راجعه : د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- مفتاح السَّعادة ومصباح السِّيادة في موضوعات العلوم؛ لطاش كبرى زاده، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المفصَّل في صنعة الإعراب؛ لجار الله محمود بن عمر الزَّمخشري، قدَّم له وبوَّبه : د. علي بوملحم، دار الهلال، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- مقاييس اللُّغة؛ لأحمد بن فارس، تحقيق وضبط : د. عبد السَّلام هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثَّقافة والإعلام العراقيَّة، دار الرَّشيد، ١٩٨٢م.

- المقتضب؛ لأبي العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد، تحقيق : أ.د. محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان.
- مقدِّمة ابن خلدون؛ لعبد الرَّحمن بن خلدون، دار الشَّعب، القاهرة – مصر.
- المقرِّب؛ لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق : أحمد عبد الستَّار الجواري، و عبد الله الجبُّوري، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- الملخَّص في ضبط قوانين العربيَّة؛ لابن أبي الرَّبيع الأندلسي، تحقيق ودراسة : د. علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الموفي في النَّحو الكوفي؛ لصدر الدِّين الكنغراوي الاستانبولي، شرحه بتعليقاتٍ توضِّح غوامضه ومقاصده : محمَّد بهجة البيطار، المجمَّع العلمي العربي، دمشق – سوريا.
- النُّكت والعيون تفسير الماوردي؛ لأبي الحسن علي بن محمَّد الماوردي، راجعه وعلَّق عليه : السيِّد عبد المقصود بن عبد الرَّحيم، دار الكتب العلميَّة، ومؤسَّسة الكتب الثَّقافيَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ لجلال الدِّين السُّيوطي، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد؛ لأبي الحسن علي الواحدي، تحقيق : عادل عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، ود. أحمد محمَّد صيرة، ود. أحمد عبد الغني الجمل، ود. عبد الرَّحمن عويس، قدَّمه وقرَّظه : أ.د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال؛ لجمال الدِّين محمَّد ابن مالك، تحقيق : شهاب الدِّين أبي عمرو، مركز زايد للتُّراث والتَّاريخ، العين – الإمارات العربيَّة المتَّحدة، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.